Issues of Democracy

قضايا الديمقراطية:

تطبيق القانون في المجتمع الحر

Electronic Journals of the U.S. Information Agency

Law Enforcement in a Free Society

November 1997

Vol. 2 No. 4

اتجاهات جديدة في تطبيق القانون

بقلم لويس فريه

(في هذا الاقتباس من خطاب القاه لويس ج. فريه، مدير مكتب التحقيق الفدرالي، أمام مؤتمر جمعية القضاة الفدراليين لعام 1997، يتحدث السيد فريه عن الخطوات الهائلة التي تحققت في مجال تطبيق القانون، من حيث التقنيات الجديدة وكذلك الاساليب القديمة المستخدمة للقبض على المجرمين)

صباح الخير، سيداتي وسادتي. انه من دواعي السرور البالغ أن أكون هنا وأشاهد ذلك العدد الكبير من الاصدقاء المقربين. أنا أعتقد بأن الجمعية هي شبكة وقوة هائلة من أجل التزويد والتقويم، وأنا مسرور جدا لان أتحدث اليكم اليوم. دعوني آخذ دقائق قليلة فقط لاناقش عددا من المجالات التي أعتقد بأنها ستهمكم.

كما تعلمون، اننا نوسع كثيرا من برامجنا الدولية. وهذه ستترجم الى قضايا ومسائل تحقيقية جديدة في المحاكم. اننا نجد بأن طبيعة الجريمة – وخصوصا الجريمة الاقتصادية وبالتأكيد في مجالات المخدرات، والجرائم المنظمة والارهاب – تتخذ أكثر فأكثرطابعا عالميا. وقد أخذت الاتجاهات التي تتعدى الحدود القومية، بالنسبة الى هذه الانواع من الجرائم، تتزايد بشكل درامي.

كانت لدينا مؤخرا قضية حيث تمكن شخص وهو يجلس في مدينة بيترسبيرغ في روسيا ولديه جهاز كمبيوتر صغير، من الوصول الى حساب في مصرف سيتي بنك في نيويورك وسحب عدة ملايين من الدولارات قبل أن يتمكن البنك نفسه من اكتشاف العملية. كانت خسارة مقدارها 400,000 دولار ولكنها درس جيد لتطبيق القانون وللبنك. لقد فهمنا من ذلك الاختبار بأنه سيكون علينا أن نواجه هذا النوع الجديد من الجريمة أكثر فأكثر.

اننا نجد بأن حلول الانترنت والكمبيوتر هو فعلا بالنسبة الى تطبيق القانون، مجال جديد يعمل فيه. ونحن الان نلاحق مجرمين فارين ليس فقط فوق الاسلاك الخلفية، بل أيضا عبر الانترنت.

ان مفوضينا الذين ينفذون مذكرات تفتيش، يصادرون الان، في كثير من الاحيان، وحدات تشغيل Hard drives وأجهزة كمبيوتر، اضافة الى سجلات وكتب. وأعتقد بأننا سنبلغ سريعا جدا الحد حيث المسائل الاستدلالية، فضلا عن مجال وتركيز المذكرات – سواء كانت البند رقم 3 أو مذكرات تفتيش – سوف تتغير بشكل دراماتيكي بسبب التقنيات الجديدة، وبسبب الكيفية التي يجري بها جمع المعلومات، وخزنها ونقلها.

أماكن الضعف في البنية التحتية للاعلام

هذا الادراك التكنولوجي الجديد جعلنا نبتكر برامج تعمل بصورة فعالة لتحديد أماكن الضعف في بنيتنا التحتية. ومن الواضح الان أنه بالنسبة الى الارهاب فضلا عن النشاط الاجرامي، بنياتنا التحتية – خصوصا الحرج منها، هي مجالات واضحة جدا من الانكشافية. مثلا، ان شخصا على قدر معتدل من المقدرة يستطيع أن يقتحم أنظمة اعلامية. ان المزيد من بنيتنا التحتية لتطبيق القانون، والكثير من البنية التحتية القضائية، يجري هندسته من أجل أنظمة اعلامية. واذ تصبح هذه الانظمة أكثر انكشافا، فانها تزيد الفرص أمام المجرمين والارهابيين لاحداث ضرر بالغ. مثلا، ان هجوما يقع على بورصة، أو على شبكة للطاقة الكهربائية في الجزء الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة في منتصف فصل الشتاء، يمكن أن يحدث ضررا بالغا في الممتلكات فضلا عن الخسائر في الارواح. ونحن نجد أن هذا مجال حيث يتعين علينا أن نكون مستعدين على نحو أفضل بكثير.

مختبر ال أف.بي.آي.

لسوء الحظ، أن بعض أماكن الضعف في بنيتنا التحتية الاعلامية ينعكس في بنيتنا التحتية التنظيمية: وأشير بالتحديد الى مختبر ال أف.في.آي. حيث، نتيجة تقرير للمفتش العام، أوجدنا وحدات أمنية من نوعية جيدة لم تكن لدينا من قبل، وأجرينا مراجعات بين النظراء وجعلنا عددا أكبر من العلماء يتولى ادارة المختبر. وجلبنا الى المختبر عددا كبيرا من العلماء المدنيين لاول مرة في تاريخنا، وأعتقد بأن النتيجة ستكون مختبرا أقوى بكثير. مثلا، مختبر ال أف.بي.آي. كان مسؤولا مؤخرا عن الافراج عن سجين في ولاية أمضى تسع سنوات في السجن، بعد أن ادين في قضية وجد فيها المختبر، اثر فحص لاحق، أدلة مبرئة. ان وحدة ال DNA لدينا، التي تجري فحوصا للسلطات الفدرالية، والولائية والمحلية، تحل الشخص المشتبه به من التبعة في 25 بالمائة من فحوصاتها.

اننا نجري حوالي 600,000 فحص في العام في مختبرنا. وقد قدمنا معلومات عن هذه الفحوصات الى مدعين عامين وهي تذهب في بعض الحالات الى محامي الدفاع والمدعى عليهم، وقد تكون موضوع اجراءات تتخذ في المحكمة. وعند هذا الحد، لا نعلم بأية قضية لل أف.بي.آي. أو الولاية تضررت من جراء النتائج التي توصل اليها المختبر أو بأي انتقاد وجة الى مختبر ال أف.بي.آي. لدينا عدد من الرجال والنساء المتفانين جدا في ذلك المختبر.

ونحن نقوم الان ببناء مختبر جديد لل أف.بي.آي. في كوانتيكو، فرجينيا، في مرفقنا التدريبي هناك. وذلك المختبر سيكون جاهزا في نهاية العقد الحالي. انه سيكون مختبرا تدريبيا من الدرجة الاولى حيث سيكمل فيه علماء من الولايات وعلماء محليون أيضا اقامة تدريبية، وحيث سنستمر في اجراء الفحوصات الطبية الشرعية التي يشتهر بها مختبر ال أف.بي.آي. ونحن على ثقة بأنه سيبقى، كما هو الان، مختبر الطب الشرعي الاهم في العالم.

تهديدات موجهة لاعضاء السلك القضائي

سأتحدث الان قليلا عن التحقيقات التي نقوم بها بالنسبة الى تهديدات موجهة ضد القضاة، والمسؤولين القضائيين وموظفي المحاكم.

عندما أقوم بجولة في البلاد، يسألني كثير من القضاة عما اذا كان عدد التهديدات قد ارتفع كثيرا. انه قد يبدو كذلك، الا أن احصاءاتنا تظهر العكس. في عام 1996 مثلا، تلقينا ولاحقنا كقضايا تحقيق، 45 تهديدا منفصلا ضد قضاة فدراليين، وعددا أقل ضد موظفي محاكم آخرين. وبقيت التهديدات الموجهة الى قضاة المحكمة العليا، والتي سنصنفها على انفراد، منخفضة نسبيا عما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية. ونحن نأخذ تلك التهديدات مأخذا جديا جدا. ونحن نعمل بصددها بصورة سريعة ومجدة، ونرفع تقارير شاملة عن نتائج تلك الفحوصات.

ان لدي حساسية بالغة جدا تجاه تلك القضايا، حيث أن آخر دعوى قضائية اجريتها بصفتي مساعدا لوزير العدل الاميركي تناولت اغتيال قاض تبعته في المحكمة، في مقاطعة نيويورك الجنوبية -- القاضي دارونكو، الذي اغتيل. وأستطيع أن أؤكد لكم بأن أل أف.بي.آي. ، بالاشتراك مع مصلحة رؤساء شرطة المحاكم، تلاحق تلك القضايا على نحو كامل.

ان معظم التهديدات تبطل فعاليتها بسبب طبيعة الاشخاص الذين يوجهونها. في كثير من الحالات، المسجين وأشخاص لديهم تاريخ من اختلال العقل يوجهون التهديدات. ونحن نبذل كل جهد لكي نبطل فعاليتها في أسرع وقت ممكن.

ان أعضاء السلك القضائي يجب ألا يكونوا في وضع حيث أنهم عندما يتلقون رسالة أو مكالمة تهديدية، ويبلغون عنها، لا يسمعون منا شيئا بصددها. اذا شعروا بانهم في ذلك الوضع، عليهم أن يتصلوا بمفوضنا المحلي الخاص المسؤول. جميع المفوضين الخاصين المسؤولين ابلغوا بأن يطلعوا افراد السلك القضائي على تقدم تلك التحقيقات بأشمل صورة ممكنة.

تغييرات في أل أف.بي.آي.

نحن في مرحلة ديناميكية جدا في تطورنا. فلدينا حاليا حوالي 75,000 طلب من أجل مناصب مفوضين خاصين، جميع مقدميها تقريبا مؤهلون أساسا لاداء العمل. ونحن نوظف حوالي 1,000 مفوض في العام، وذلك جزئيا للتعويض عن تجميد في التوظيف حصل عام 1992 و 1993، ولكن في الغالب بسبب الموارد الجديدة التي حصلنا عليها من الكونغرس. وعند نهاية عام 1998، سنكون قد وظفنا خلال السنوات الاربع الماضية، حوالي 40 بالمائة من قوتنا العاملة. وهذا تغيير هائل. فقد شهدنا خلال العامين الماضيين، كثيرا من طلبات التقاعد وتدفق جيل جديد كامل من مفوضي أل أف.بي.آي.

نحن مهتمون جدا بالتعليم والتدريب المبكرين لهؤلاء المفوضين الجدد، خصوصا بالنسبة الى قضايا الاستقامة والاخلاق. عندما توليت هذا المنصب عام 1993، علمت أن الجزء الخاص بالاخلاق من المنهاج الدراسي جرى تأخيره الى الاسبوع الرابع عشر من اسابيع المقرر الدراسي الستة عشر. وقد تناول بشكل سطحي جدا الالتزامات الخلقية التي يتوجب على المسؤولين عن تطبيق القانون أن يقوموا بها. وبعد أن ذهبت الى كوانتيكو وسألت المفوضين الجدد أسئلة عن مواقف افتراضية، شعرت أن هناك حاجة الى مزيد من التعليم الاخلاقي أكثر شمولا.

ألقضاة الزائرون واخلاقيات تطبيق القانون

ومن أجل تلك الغاية، بدأت برنامجنا الخاص بالقضاة الزائرين. ان كثيرا من القضاة جاءوا الى كوانتيكو وأمضوا يوما مع مفوضينا الجدد. ان القضاة لا يحاضرون فقط عن دور المحاكم الفدرالية والعلاقة بين المحاكم، والقضاة، والمدعين،

والمحققين. انهم يبرزون للمفوضين، على نحو أعتقد أن القاضي فقط يستطيع القيام به، الاهمية البالغة التي لاستقامة عملنا والاخلاقيات التي يجب أن نجلبها الى مهنتنا.

وبالاضافة الى برنامج القضاة الزائرين، ابتكرنا منهاجا دراسيا حيث يخصص اليومان الاولان من تدريب مفوض جديد الى اخلاقيات تطبيق القانون. وقد زودنا المنهاج الدراسي بمشاكل عملية مختلفة. مثلا، في مشهد لجريمة سرقة مصرف، المفوضون يجدون أدلة يتبين فيما بعد أنها مبرئة -- أدلة مناقضة للشخص الذي جرى تعريفه ولنظرية القضية.

ان المشكلة هي تعليم المفوضين ما ينبغي عليهم عمله بذلك الدليل بالذات، وايضاح ضرورة ابراز ذلك لرؤسائهم أو مساعد وزير العدل. ونحن نعلمهم بأن أهمية حماية الحقوق الدستورية هي حقا أهم من نتيجة أية مقابلة منفردة، أو نتيجة تحقيق معين. وقد نسجنا في النهاج الدراسي كثيرا من الفرص الاخرى للنقاش والتعليم بشأن هذه القيمة الاساسية المهمة، ليس فقط بالنسبة الى أل أف.بي.آي. بل ولجميع الوكالات الفدرالية التي تحقق في مسائل جنائية لحكومة الولايات المتحدة.

لقد أنشأنا في كوانتيكو، مكتبا لاخلاقيات تطبيق القانون، وفرضنا على مجلسنا، وموظفينا أن يأخذوا عدة ساعات من التعلم سنويا حول رقة الاخلاقيات واستقامة تطبيق القانون.

أكاديمية تطبيق القانون على نطاق دولي

وقد حاولنا أيضا أن نصدر قليلا من هذا الى برامجنا العليمية الولائية والمحلية، وكذلك الى
التدريب الذي نجريه في الخارج. في عام 1994، أنشأنا «كاديمية تطبيق القانون على نطاق دولي في بودابست. وقد أعدت وزارة الخارجية، بالاشتراك مع أل أف.بي.آي. ووكالات فدرالية أخرى، العدة لتدريب جيل جديد كامل من مسؤولي الشرطة القادمين من روسيا، والاتحاد السوفياتي السابق، ودول البلطيق، ودول أخرى في وسط وشرق أوروبا. وتتناول الاكاديمية في صورة أساسية علم الخدمة البوليسية في نظام ديمقراطي، وهو بالطبع يختلف كثيرا عن الخدمة البوليسية في نظام غير ديمقراطي.

في كل دورة من ثمانية أسابيع نجلب ثلاثة بلدان في وقت واحد، ثلاثة مجموعات مختلفة من مسؤولي الشرطة مع ترجمة فورية. وهؤلاء هم مسؤولو شرطة، عملوا في معظم الحالات، في ظل حكومات دكتاتورية سابقة، كمسؤولي شرطة مدنيين.

المقرر الدراسي الاول الذي نعلمهم اياه هو عن كرامة الانسان، وهو يشدد على السلطة الحاسمة التي يملكها مسؤولو تطبيق القانون، فضلا عن ضرورة السلوك الاخلاقي، والامانة، والصدق والاستقامة في عملهم. ونحن مسرورون جدا لان نرى بأنه، عند تقويم المقررات الدراسية من قبل الطلاب، المقرر الدراسي الذي ينال أعلى تقويم هو ذاك المتعلق بالكرامة الانسانية. وهذا صدى جيد لما نقوم بتدريسه ولما نعتقد بأن الحاجة اليه هناك.

التنسيق بين وكالات تطبيق القانون

أخيرا، أود أن أتحدث عن بعض الجهود الجديدة للتنسيق على نحو أفضل بين عمل وكالات تطبيق القانون على مستوى فدرالي، وأيضا على المستويين الولائي والمحلي. وهذه الجهود يجب أن تترجم الى قضايا أفضل، قضايا تقوّم قبل الاتهام أكثر مما تقوم بعد الاتهام. ان مفوضينا الخاصين المسؤولين يعملون في الساحة بصورة وثيقة مع نظرائهم في مكتب الكحول، والتبغ، والاسلحة النارية التابع لوزارة المالية، وادارة مكافحة المخدرات التابعة لوزارة العدل، خصوصا حيث تكون هناك فرق عمل خاصة. ان هناك 152 فريق عمل خاص في كافة الولايات المتحدة حيث يتعاون مفوضو أل أف.بي.آي. مع مسؤولين فدراليين، وولائيين ومحليين في ملاحقة الفارين من وجه العدالة، أو مرتكبي الجرائم العنيفة، أو مع فرق عمل خاصة مشتركة لمكافحة الارهاب. أن هدفها هو التأكد من أن القضايا يجري تقويمها على نحو مناسب قبل تقديمها من أجل الاتهام أو المحاكمة. وهم يتثبتون أيضا من أننا نستخدم مواردنا على نحو حكيم، وفي صورة منسقة.

وقدأنشأنا شراكة مماثلة مع أل سي.آي.آيه. ووزارة الخارجية على مستوى الامن القومي. وأعتقد بأن هذا التنسيق اعطانا أفضل تعاون ممكن حصلنا عليه منذ سنين عديدة.

أنني أحاول أن أنتهز الفرصة عندما أقوم بجولة في البلاد لاجتمع بقضاة وزملائهم. وأنا أخرج لازور مكتبا لل أف.بي. آي. كل أسبوعين تقريبا. وجزء من تلك الزيارات هو لزيارة القضاة، ان لم يكن قاضي القضاة، فبعض الاخرين، لعمل شيئين: ألاول، أن أقدم نفسي. وألثاني، لاسأل ما الذي يمكن لل أف.بي. آي. ولسلطات تطبيق القانون أن تفعله على نحو أفضل في تلك المقاطعة بالذات -- ونوعية القضايا التي تطرح أمام المحاكم؛ ونوعية الادلة والمفوضين. وقد حصلت، خلال ثلاث سنوات ونصف سنة، على تغذية استرجاعية وتزويد هائلين، وأنا أقدر ذلك كثيرا.

وشكرا لكم.

تدريب الشرطة في ظل نظام ديمقراطي

بقلم أوتوين مارينن

(لانه توجد حوالي 17,000 وكالة محلية وولائية وفدرالية لتطبيق القانون، فان التدريب الرسمي للشرطة في الولايات المتحدة يمكن وصفه فقط بعموميات. في المقال التالي، يبحث الدكتور أوتوين مارينن، أستاذ العلوم السياسية في برنامج العدالة الجنائية في جامعة ولاية واشنطن، أنواع التدريبات المتوفرة للشرطة في الولايات المتحدة مشددا على أن، «التدريب العملي فقط...يترجم المبادىء ألديمقراطية الى سياسة فعالة.»)

مهمة تنظيم المجتمع هي من أعقد وأصعب المهام في أي مجتمع. وفي الدول الديمقراطية، سلطة رجال الشرطة وتصرفاتهم، مبنية على القانون، ومع ذلك هم يحتفظون بقدر كبير من الاستنساب في متى وكيف يطبقون القانون. الشرطي يجب أن يكون مسؤولا تجاه طلبات الرأي العام للخدمة والحماية، ومع ذلك فانه يجب أن يقاوم اذا كانت تلك الطلبات تنتهك حقوق الافراد والجماعات المحمية دستوريا. وهم منحوا درجة من الاستقلال الذاتي المهني كافراد ومنظمات، ولكنهم مع ذلك يجب أن يبقوا مسؤولين تجاه المبادىء المجتمعية والممثلين المنتخبين ديمقراطيا.

ان كثيرا من نشاطات الشرطة، كاستعمال القوة لضبط علاقات اجتماعية، والكذب والخداع لتنفيذ مهمة سرية، أو القيام بعملية شراء مخدرات مراقبة، تنتهك المبادىء المجتمعية التقليدية، ولكنها مع ذلك ضرورية لتلبية طلبات الرأي العام للحصول على نظام، وسلامة ورخاء. بالاختصار، على الشرطي أن يوازن بين قيم وحقوق مشروعة ومع ذلك متضاربة؛ ومطالب من أجل فعالية مع حماية حقوق الافراد؛

وصيانة النظام العام بدون تقييد الحرية بلا مبرر؛ والحاجة الى التهديد بالقوة أو استعمالها دون الانحراف الى الاساءة؛ والاهتداء بالقانون والمهارة الاحترافية في وقت واحد. والتدريب يسعى الى اعطائهم الادوات الفكرية والعملية لاتخاذ قرارات منسبة من حيث الموازنة.

التدريب الرسمي

ان التركيز في هذا المقال هو على رجال الشرطة المحليين في الولايات المتحدة. انهم الاكثر عددا، ولديهم سلطات تشريعية عامة، وهم الشرطيون الذين غالبا ما يتعامل معهم المواطنون. في عام 1993 وحده، استخدمت الوكالات الولائية والمحلية 830,000 شخص، منهم حوالي 620,000 شرطي أقسموا اليمين، والباقون مدنيون.

معظم رجال الشرطة المحليين هم غير اختصاصيين، يعملون كل ما هو مطلوب. وكثير من عملهم يتألف من أعمال الدورية، وتطبيق القانون بشكل روتيني وتوفير خدمات. أما التخصص المكثف في المهارات التحقيقية، والفنية والادارية فيوجد في الغالب في الدوائر الكبيرة.

ويتخذ التدريب الرسمي للشرطة على المستوى المحلي ثلاثة أشكال عامة: تدريب أكاديمي أساسي، وتدريب ميداني على أيدي ضباط ذوي خبرة، وتدريب أثناء الخدمة في مواضيع اختصاصية. والتدريب المشروح هنا هو للشرطيين الذين «يقسمون اليمين» ، أولئك الذين لديهم سلطات كاملة لتطبيق القانون، وليس لمدنيين يعملون لـ، وفي، وكالات بوليسية. وبالطبع الشرطيون يتعلمون بصورة غير رسمية وهم يقومون بمهامهم. أما التدريب الرسمي فيهدف الى توفير الاطار للانظمة والتوجيهات حيث تترجم الخبرة والنصيحة ويجري تعلمها.

تعيير التدريب البوليسي

التدريب الاكاديمي التعييري هو تطور حديث في تاريخ الشرطة الاميركية وجرى تعزيزه بابتكارين سياسيين، أحدهما على مستوى الولاية والآخر على المستوى الفدرالي.

في عام 1959، أنشأت ولاية كاليفورنيا لجنة المعايير والتدريب الخاصة بالمسؤولين عن حفظ السلام لتعيير متطلبات التدريب لوكالات الشرطة ضمن الولاية. ومنذ ذلك الحين، تبنت جميع الولايات وكالات تدريب شبيهة بالوكالة المذكورة. وفي الولايات المتحدة، نظرا الى أن البلديات هي ابتكارات قانونية لحكومات الولايات، فالولايات تضبط شكل وجوهر سلطة البلدية، بما في ذلك المهام البوليسية عن طريق عقود تأسيس.

وتضع لجان المعايير والتدريب بشكل نموذجي المعايير لاستخدام الشرطة، من حيث ابقائهم والاستغناء عنهم؛ وتضع حدا أدنى من المعايير للتدريب وتعمل كآلية لاعتماد وكالات بوليسية جديدة وبرامج تدريب ومهام أخرى.

وقد فحصت اللجنة الاستشارية القومية لمعايير واهداف العدالة الجنائية نظام العدالة الجنائية في مطلع السبعينات ووجدت متطلبات وانماط تدريب للشرطة غير متناسقة ومتباينة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. وأوصت بأن يعطى الملتحقون بالشرطة ما لا يقل عن 400 ساعة من التدريب

الاساسي مقسمة الى الفئات التالية:

- مقدمة لنظام العدالة الجنائية (8٪)
- القانون (10٪)
- القيم والمشاكل الانسانية (22٪)
- اجراءات الدورية والتحقيق (33٪)
- استعمال القوة وبراعة الشرطة (18٪)
- الادارة (9٪).

كذلك أوصت اللجنة برفع معايير الدخول التعليمية للمنتسبين. واليوم معظم وكالات الشرطة المحلية تتطلب فقط تعليما ثانويا؛ ويتطلب حوالي واحد بالمائة شهادة جامعية من المنتسبين المحتملين. وحاليا، جميع الولايات نسقت المناهج الدراسية وجعلت معدلها حوالي 425 ساعة، وتتطلب الدوائر الكبيرة عادة فترات تدريب أطول.

التدريب الاكاديمي الاساسي

التدريب هو مسؤولية دوائر الشرطة المحلية التي يجب أن تدفع نفقات ارسال عضو جديد الى اكاديمية. وتقدم المقررات الدراسية الاساسية من قبل حكومات الولايات، والتجمعات الاقليمية للوكالات وبعض الوكالات الكبيرة نفسها. ففي ولاية منيسوتا مثلا، التدريب يقدم من قبل كليات المجتمع وخريجو البرنامج يوظفون مباشرة من قبل دوائر الشرطة.

ويشدد التدريب الاساسي عموما على ثلاثة مجالات كفاية هي: المهارة في التحقيق وأعمال الدورية، المعرفة القانونية الاساسية والاجرائية، والاستعمال الصحيح للقوة والاسلحة. ويوضع تشديد أقل كثيرا على العلاقات الانسانية ومهارات الاتصال، والالمام بنظام العدالة الجنائية أو الاخلاقيات المهنية. التدريب يهدف الى اعطاء المستخدمين الجدد المهارات العملية الاساسية التي سيحتاجون اليها على الارجح وهم يخرجون لاداء مهامهم.

وتتغير الاجزاء الرئيسية للتدريب الاساسي مع الوقت، بما في ذلك الزيادة التي حصلت مؤخرا في نشاطات الشرطة ذات التوجه نحو المجتمع. وثمة تطور آخر هو أن توظيف الاقليات والنساء كمفوضي شرطة، وادراك واختلافات ثقافية مصاحبة لذلك حفزت تطوير وتعليم التدريب المتعدد الثقافات في اكاديميات الشرطة. ويدرّس عموما التعاون بعضهم مع بعض ومع مواطنين من اعراق أو اثنيات أو أجناس أو اساليب حياة مختلفة، عن طريق لعب الادوار.

والتدريب الاكاديمي يجرى عادة من قبل مفوضي شرطة ذوي خبرة، في اطار غرف الصف، ويكون الاختبار بفحوص خطية أو بتطبيقات عملية، مثلا قياس علامات اطارات السيارات في حادث اصطدام. والتدريب يوفر المعرفة الرسمية التي يعتقد أنها ضرورية لكل أفراد الشرطة وهي تطرح تلك الاسئلة أمثال ما هو تعريف السرقة أو كيف تتصرف لدى اعتقال مهرب مخدرات؟ لكن التدريب يفسر ايضا بواسطة عدسة الخبرة، والادراك وتصورات مشتركة هي في صميم الثقافة البوليسية.

والمواضيع الاكثر شيوعا في جميع نواحي التعليم هي الافتخار بمهنة الشرطي، وسلامة الشرطي، والتزام جميع افراد الشرطة بحماية الواحد منهم الآخر، والحاجة الى أيجاد سيطرة في أي موقف، والادراك المستمر لمحيط الفرد. وفي صورة نموذجية، الدرس الاخير-- الذي يقسم الشرطي على أن يحافظ عليه عند التخرج -- هو قاعدة السلوك للشرطي.

التدريب الميداني

التدريب الميداني يواصل نقل العضو الجديد من بيئة مدنية الى محيط وثقافة بوليسية جديدين. وهو يشمل الطبيعة العامة لمهارة القيام بالعمليات البوليسية، والقضايا والمواقف التي تواجه، ويعرف شرطيين جدد على نواحي محددة من الدائرة وبيئتها، أي، التركيب العرقي لمدينة ما وخصائص المنطقة المحيطة بها. ويكون الاعضاء الجدد عادة تحت الاختبار -- فيمكن الاستغناء عنهم بدون سبب أثناء التدريب الميداني.

وقد كان التدريب الميداني موجودا دائما عن طريق وضع اعضاء جدد مع شرطيين ذوي خبرة. وقد طورت دائرة الشرطة في سان خوسيه، بكاليفورنيا، عام 1972، برنامج تدريب ميداني رسميا يستمر عاما كاملا (بما في ذلك مقرر دراسي أكاديمي أساسي مدته 14 اسبوعا) يعمل فيه شرطيو تدريب ميداني.

وبعد انهاء الدراسة، يجري تعريف الاعضاء الجدد تدريجا بطبيعة العمل البوليسي، تحت اشراف دقيق، وبتقويم متواصل من قبل اثنين على الاقل من أفراد شرطة التدريب الميداني لمعرفتهم بالمهارات الاساسية (مثلا، القيادة في حالة ملاحقة، وتحديد الخطر، واستعمال المسدس) والمهارات الجانبية (مثلا مهارة الاشخاص، وكتابة التقارير، والتصرف الاساسي).

ومنذ ذلك الحين، تبنى معظم دوائر الشرطة شكلا من اشكال نظام أفراد شرطة التدريب الميداني. وفي عام 1993، كان معدل التدريب الميداني في الولايات المتحدة حوالي 220 ساعة، وتتطلب الدوائر التي في مدن من الحجم المتوسط (عدد سكانها بين ربع ونصف مليون نسمة) أكبر عدد من الساعات (حوالي 550 ساعة).

التدريب أثناء الخدمة

التدريب أثناء الخدمة يعطى لعدد مختار من أفراد الشرطة العاملين، غالبا كمكافأة على عمل جيد، أو تحضير لترقية مهنية، أو كتشجيع لجعل أفراد الشرطة عامة يطورون مهارات محددة تحتاجها الدائرة.

هناك دورات تدريبية أثناء الخدمة أطول من ذلك، معظمها في الشؤون الادارية، تقدم من قبل الوكالات الولائية والفدرالية والمنظمات الخاصة. وهي يمكن أن تتخذ شكل مقررات دراسية قصيرة في قضايا راهنة، أو تقنيات جديدة، أو قرارات جديدة للمحاكم استنادا الى قانون جوهري أو اجرائي (مثلا، البحث والاعتقال)، وأساليب التحقيق أو المهارات الادارية. وتستمر

المقررات الدراسية عادة من يوم واحد الى اسبوعين وتقدم باستمرار من قبل لجان التدريب الولائية والمدارس أو المنظمات الخاصة. مثلا، لجنة التدريب لولاية واشنطن تنشر فهرس تدريب سنوي، يتضمن قائمة بمقررات دراسية تتراوح بين السياسة وكتابة الاجراءات وبين التحقيق في الاساءة الجسدية والجنسية الى الاطفال، وعمليات الشرطة الموجهة نحو المجتمع، والتحقيق في حادث سير.

ولدى كثير من الولايات كليات قيادة للشرطة تقدم حلقات دراسية لاداريي ورؤساء الشرطة الطامحين الى مناصب أعلى. مثلا، المقرر الدراسي الاكاديمي القومي في أكاديمية الـ أف.بي. آي. في كوانتيكو، بولاية فرجينيا، موجه نحو قضايا الشرطة المحلية. أما المركز الفدرالي للتدريب على تطبيق القانون في غلينكو، بولاية جورجيا، فيدرب موظفين من الوكالات الفدرالية بالدرجة الاولى، ولكنه يدرب أيضا شرطيين محليين على مهارات ومعلومات لا تدرّس عادة في مقررات دراسية أو مدارس محلية. ومن المنظمات غير البوليسية المعروفة جيدا، معهد الشرطة الجنوبي، ومعهد سلامة السير الشمالي الغربي، وكلاهما منتسبان الى جامعتين.

العمل البوليسي الديمقراطي

ان احدى التناقضات الكبرى أن تدريب الشرطة في الولايات المتحدة لا يتناول مسألة الديمقراطية مباشرة. فليست هناك مقررات دراسية تبحث طبيعة العمل البوليسي الديمقراطي بوجه عام أو تعطي تبريرا للعمل البوليسي بربطها بين القابلية للقوة والاستنساب وبين مناقشة حقوق الانسان، أو الكرامة، أو القيم الديمقراطية. ومن المفترض أن تعليم العمل البوليسي الفعال، عندما يدعم بمنظمة بوليسية قوية، تحكمها القوانين، سيؤدي الى عمل بوليسي ديمقراطي، وذلك الى حد كبير، بتكييف وتطبيق ثقافة بوليسية ديمقراطية.

هناك سببان رئيسيا لهذا الشذوذ. أحدهما، أن الساسة الذين يضعون قوانين تخويلية، وأفراد الجمهور الذين يضعونهم في الحكم باصواتهم، ومدربو الشرطة، والاعضاء الجدد يعرفون مسبقا أن الولايات المتحدة بلد ديمقراطي، ولذلك لا توجد حاجة كبيرة لبحث الموضوع في اطار نظرة فوقية شاملة. والسبب الثاني هو أن تعليم الديمقراطية يبدو لقوى البوليس الاميركية على أنه عمل «سياسي.» لقد كان من الاهداف الرئيسية ومن أحكم انجازات الايديولوجية الاحترافية في العمل البوليسي الاميركي أن رجال الشرطة لا يتعاطون السياسة في أعمالهم. أن الشرطيين في أحاديثم، وسلوكهم المهني، وجهودهم لترقية أنفسهم كمهنة، يقدمون أنفسهم كمحايدين في الحياة السياسية (بصرف النظر عما يمكن أن يفكروا به كأفراد أو كمنظمة) ويستجيبون فقط للقانون وحاجات السلامة. طبعا، في الواقع هم سياسيون، وهم يشتركون في السياسة، ولكنهم لا يرغبون في أن يجروا الى نزاعات سياسية مباشرة، لان ذلك يهدم مهمتهم وصورتهم الخارجية التي جرت رعايتها بعناية.

وعلى الرغم من أن العمل البوليسي لا يدرَّس على هذا النحو، فأن أربع نواح محددة للتدريب تعلم هذه المهارات هي: الالمام بقاعدة سلوك اخلاقي مهني؛ معرفة القانون؛ المهارات الفنية؛ ومؤخرا، ايديولوجية العمل البوليسي الموجه نحو المجتمع.

قاعدة سلوك أخلاقي

الجمعية الدولية لرؤساء الشرطة (هي في معظمها منظمة أميركية) تبني قاعدة اخلاقية لتطبيق القانون عام 1975، حلت محلها قاعدة سلوك رجال الشرطة عام 1989. والقاعدة الجديدة أكثر تحديدا، مشددة على قيم الاداء غير المتحيز، والمعقولية عند ممارسة سلطات استنسابية، والاستخدام المحدود للقوة، وسرية المعلومات المحصلة من قبل الشرطة، والاستقامة في وجه الفساد وسوء استعمال القوة، والتعاون مع وكالات أخرى للعدالة الجنائية، والمسؤولية الشخصية عن السلوك والاحترام للمهنة في حياة الشخص الخاصة. واليمين الذي يقسمه الاعضاء الجدد عند توليهم لمناصبهم يجمع بين هذه القيم.

وقاعدة السلوك هي ايضا بمثابة بيان خلفي بالمعايير. ورجال الشرطة يعلمون أنها موجودة وهم يعلمون أيضا بأن مبادئها التي تبرر سلطتهم الاستنسابية، تعمل أيضا على ضبط تلك السلطة عندما يساء استعمالها.

معرفة القانون

ان عنصرا اساسيا من عناصر التدريب الاكاديمي وأثناء الخدمة هو معرفة القانون، وتشمل، اضافة الى تفاصيل قواعد السلوك المحلية والاجراءات الدستورية، مفهوم انه في العمل البوليسي، القانون مهم. رجال الشرطة يعرفون بأنهم سيحاسبون اذا هم تصرفوا خارج نطاق القانون. أن رجال الشرطة يتذمرون باستمرار من القانون ولكنهم يحترمونه، لانهم بدون قانون يصبحون مواطنين عاديين وشرعية سلطتهم وصلاحيتهم تصبح لاغية. وحقهم باستعمال القوة لضبط سلوك ما لن يكون مقبولا اذا رأى أفراد الجمهور أنهم يتصرفون خارج القانون. ولكن عملهم عندما ينفذ على نحو صحيح يكون حكم القانون قيد العمل.

المهارات الفنية

هذه الناحية من التدريب تدعم عمل الشرطة بشكل ديمقراطي لان المهارة في التحقيق، والاستجواب، والسيطرة، تنفي الحاجة الى استعمال القوة، أو التهديد، أو الضغط بصورة لا مبرر لها للحصول على الحقيقة، أو توفير خدمات منتظرة، أو التعامل مع اشخاص في ضيق. عندما يعرف رجال الشرطة كيف يكتشفون ويحققون بجريمة على نحو صحيح، لا تكون بهم حاجة كبيرة

للضغط أو لضرب المشتبه بهم للحصول على اعتراف. وعندما يكون رجال الشرطة جيدين في تعاملهم مع الناس يستطيعون نزع فتيل مواقف يمكن أن تصبح عنيفة دون أن تكون هناك اصابات تلحق بهم أو بمشاركين آخرين. وهكذا فان الخبرة الفنية هي بديل عن الاعمال التعسفية، الاكراهية واللاشرعية.

أعمال الشرطة الموجهة نحو المجتمع

أعمال الشرطة الموجهة نحو المجتمع برزت كأحدث ابتكار في أعمال الشرطة الاميركية. أن كثيرا من أهدافها الاساسية – الوقاية، حل المشاكل، المشاركة مع المجتمع، توسع دور الشرطة للتشديد على الخدمة--هي ديمقراطية بأهم معنى. فهنا رجال الشرطة يقومون بتنفيذ ادوارهم الموعودة كمهتمين بأمر المجتمع.

التدريب من أجل الديمقراطية

تدريب رجال الشرطة على الديمقراطية يمكن أن يشدد على أفكار عامة ومطلقة عن الاعمال الديمقراطية للشرطة أو أنه يمكن أن يركز على مسائل عملية وأساليب العمل البوليسي. ونقطة الجدل المثارة هنا هي أن التدريب الوحيد الذي يعلم العمل البوليسي الديمقراطي هو ذاك الذي يبحث القيم الديمقراطية في نطاق ممارسة العمل البوليسي. ان التدريب العملي وحده، ماذا تفعل متى وكيف، يترجم قواعد السلوك الديمقراطية الى سياسة فعالة. وعلى أية حال، ان رجال الشرطة سيترجمون ما تعلموه في الاكاديمية أو في الوظيفة الى قواعد بشأن اتخاذ القرار في الشارع.

ومع ذلك، التدريب على العمل البوليسي الديمقراطي يواجه توترا أساسيا. فالتدريب الرسمي لا يحصل في صورة منعزلة. ان الاعضاء الجدد يأتون الى العمل البوليسي وقد تم تكوينهم كراشدين، وأنماط شخصياتهم الاساسية قد تحددت وترسخت، وبعد مغادرتهم للاكاديمية يجب أن يعملوا مع زملاء مثلهم طوروا عن طريق خبرتهم في العمل نظرات معينة الى أنفسهم، ومهنتهم ومجتمعهم.

التدريب هو مجرد اختبار صغير في حياة وعمل الشرطي، وهو يواجه دائما قوة التهيئة غير الرسمية للعمل البوليسي، أي، الثقافة البوليسية القائمة التي ينتقل اليها رجال الشرطة الجدد. ان الرواية المشكوك في صحتها (ألابوكريفية) التي تروى دائما هي أن أول اصطلاح يسمعه أعضاء الشرطة الجدد عندما يبدأون في النهاية أول يوم لهم في الوظيفة هو:»الان انس كل ما قيل لك. القصة الحقيقية هي هذه.«

في النهاية، رجال الشرطة يعلنون، والمجتمع يطلب أن يخدموا الجمهور لا أنفسهم ولا الولاية. ذلك تعريف بسيط، ومع ذلك دقيق للعمل البوليسي الديمقراطي.

مكتب خدمات حفظ الأمن والنظام: شراكات مع المجتمعات

بقلم جوزيف إي. بران

(نتيجة لتطبيق قانون مكافحة جرائم العنف لعام 1994، أنشأت وزارة العدل مكتب خدمات لتولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام (OFFICE OF COMMUNITY-ORIENTED POLICING SERVICE)
ويرمز اليه بالأحرف (COPS) ، ويشار اليه هنا في هذا المقال بمكتب خدمات المجتمع. وفي بيانه الذي أدلى به في مجلس النواب، في نيسان /ابريل 1997، أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات، التي تشرف على ميزانية الشرطة، قدم جوزيف إي. بران، مدير مكتب خدمات المجتمع نظرة عامة على وظيفة المكتب التي وصفها بانها إقامة شراكات بين الشرطة والمواطنين، الذين اقسم رجال الشرطة على خدمتهم، من أجل محاربة الجريمة.)

أنشأت جانيت رينو، وزيرة العدل، في تشرين الأول / أكتوبر 1994، مكتب خدمات المجتمع، لتنفيذ القسم الأول من قانون مكافحة جرائم العنف. ويتضمن القسم الأول قانون الشراكة من اجل الأمن العام، وقيام المجتمع بمهمة حفظ الأمن والنظام لعام 1994، الذي يهدف الى تعيين 100،000 ضابط اضافي في جميع أنحاء البلاد للاشتراك في هذه المهمة التي يتولاها المجتمع. إن الشيء الهام في برنامجنا، والذي سيضمن له نجاحا طويل الأجل، هو ان الضباط الذين ندفع مرتباتهم ،هم ضباط مشتركون في الجهود التي يبذلها المجتمع في حفظ الأمن والنظام، ويعملون من أجل بناء شراكات مع مجتمعاتهم لحل مشاكل الجرائم المحلية بشكل أكثر فاعلية.

وجوهر تولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام هو إقامة شراكات بين الشرطة والمواطنيين -- الذين اقسم رجال الشرطة على خدمتهم وحمياتهم -- لمحاربة الجريمة. ويصبح ضباط الشرطة المشتركون في جهود المجتمع هذه، جزءا من الأماكن المجاورة للمنطقة التي يعملون فيها. ويتعين عليهم ان يتعرفوا على الأطفال وأصحاب المحال التجارية، والأسر هناك، وكذلك المجرمين والمشاغبين. ويعمل الضباط بالتعاون مع المدارس والكنائس، ومنظمات المجتمع، ووكالات حكومية اخرى لحل مشاكل الأماكن المجاورة، بدلا من التعامل ببساطه مع نفس المواقف المرة تلو المرة.

إن تولي المجتمع صيانة الأمن والنظام ليست حلا حكوميا كبيرا لمشكلة الجريمة. إن مهمة حفظ الأمن والنظام بواسطة المجتمع هي استراتيجية طورها ضباط الشرطة العاديون على مستوى الشارع، الذين يعرفون ما الذي ينجح، وما الذي لا ينجح. إن الخبرة المحلية التي اكتسبتها من خلال تنفيذ القانون قد اقنعتني بشيء واحد: إن المجتمع ينجح في مهمة حفظ الأمن والنظام.

خلفية لتولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام

لقد خدمت كضابط في قسم الشرطة في سانتا آننا بولاية كاليفورنيا لمدة 21 سنة، وبدأت الخدمة برتبة ضابط، الى ان وصلت الى رتبة نقيب. وعلى الرغم من انني شعرت بخيبة أمل في بداية الأمر، فقد مكثت أمارس مهنتي، وذلك لأن رئيسا جديدا للشرطة جاء الى القسم، وأدخل استراتيجية ليتولى المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام. ورأيت كيف تستطيع الشرطة ان تفعل أكثر من مجرد رد الفعل على نفس الجرائم: إنها تستطيع أن تتصور النماذج، وتحدد فرص ارتكاب الجرائم، وتتدخل فعلا

لتمنع جرائم مماثلة قبل وقوعها.

وفي 1989، انتقلت من سانتا آننا للعمل كرئيس لقسم شرطة هايوارد في كاليفورنيا. وعلى الرغم من أن التركيب السكاني في هايوارد يختلف عنه في سانتا آننا، فقد رأيت مرة اخرى كيف يستطيع المجتمع أن يكون فعالا في القيام بمهمة صيانة الأمن والنظام.

نهج نشط

إن برنامج مكتب خدمات الذي يتولى المجتمع بمقتضاه مهمة حفظ الأمن والنظام صمم لكي يحقق كل من زيادة عدد رجال الضابطة العدلية بحوالي 20 بالمائة، وتشجيع المجتمع على تولى مهمة حفظ الأمن والنظام في جميع انحاء البلاد. ونحن نريد أن نتأكد أن ال 100،000 ضابط الاضافيين لن يجلسوا خلف مكاتبهم، بل سيخرجون للعمل في مجتمعاتهم ليشنوا حربا على الجريمة. إن قيام المجتمع بمهمة حفظ الأمن والنظام انما هو نهج نشط في صيانة الأمن والنظام طوره ضباط استنفذوا كل الطرق في اقسام الشرطة في جميع أنحاء البلاد. وتساعد المنح التي يوفرها مكتب خدمات المجتمع على تبني هذه الاستراتيجية بواسطة بعض أقسام شرطة، ونشرها بين أقسام أخرى. وقد سمحت منَحُ مكتب خدمات المجتمع لأقسام كبيرة وصغيرة لأن تصبح أكثر فاعلية، وأكثر كفاءة، وأكثر استجابة إلى مجتمعاتها. كذلك مكنت أكبر المدن واصغر البلدات من تدعيم جهود تطبيق القانون، وإصلاح المناطق المجاورة لها.

وعلى امتداد فترة عملي في مكتب خدمات المجتمع، سنحت لي الفرصة للاجتماع مع رؤساء الاقسام والضباط ورؤساء المدن ونوابهم والعمد ومفوضي المقاطعات والناشطين في المجتمع. ولقد سمعت قصصا لا حصر لها عن ما أنجزه المجتمع بمساهمته في حفظ الأمن والنظام ليحدث تغييرا شاملا الى الأفضل، ابتداء من المدن الكبيرة مثل فورت ورث، وتكساس اللتان حققتا تدنيا في معدلات الجريمة بنسبة 44 بالمائة في فترة اربع سنوات فقط بعد أن تولى المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام، الى نورث برونزويك، في ولاية نيوجرزي التي شهدت تدنيا في معدلات الجريمة بنسبة 22 بالمائة بعد أن تولى المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام بمساعدة ثلاث منح وهي منح: COPS FAST، COPS MORE، COPS HIRING PROGRAM. وحققت ماريزفيل، في ولاية كاليفورنيا، مثلا، تدنيا في معدلات الجريمة بنسبة 24 بالمائة في عام 1996. ويقول رئيس الشرطة، وافراد المجتمع هناك ان الفضل في ذلك يرجع الى تولي المجتمع مهمة صيانة الأمن والنظام. وقد حصلت ماريزفيل على منح لثلاث ضباط من مكتب خدمات المجتمع. وتوفر شيرلى، من ولاية ماساشوسيتس مثالا آخرا، فقد تدنت معدلات الجريمة فيها بنسبة 36 بالمائة في الشهور السبعة الأولى من عام 1995. وشهدت البلدة تدنيا حادا في أعمال التخريب المتعمد وجرائم السرقة -- وهي جرائم تؤثر على نوعية الحياة في بلدات مثل شيرلي. وعزا بول ثيبوديو، رئيس الشرطة هناك، تدني معدلات الجريمة الى وضوح الرؤية امام الشرطة، بفضل المنح التي حصلت عليها من مكتب خدمات المجتمع، والتي استخدمتها البلدة في بدء دوريات يقوم بها افراد سيرا على الاقدام او بركوب دراجات.

التغيير الى الأفضل

يرجع الفضل في تدني جرائم العنف -- في مدن مثل تامبا في ولاية فلوريدا، وفي بيتسبيرغ في ولاية بنسيلفانيا -- الى تولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام. وشهدت تامبا تدنيا في الجرائم نسبته 15 بالمائة خلال الشهور الست الأولى من عام 1995. وحققت بيتسبيرغ تدنيا في معدلات الجريمة نسبته 5،17 بالمائة في عام 1995. إن سكان بيتسبيرغ هم أكثر الناس شعورا بالأمن خلال ثلاثين عاما. وقد نجح سكان الأماكن المجاورة والشرطة من خلال العمل معا في استحداث الفرق في تلك المدن. وتدنت معدلات جرائم القتل خلال عام 1996 في فينيكس في ولاية أريزونا بنسبة 16 بالمائة طبقا للتقارير الأخيرة. وساعد المكتب كل مدينة من تلك المدن على قيام المجتمع بمهمة حفظ الأمن والنظام، وزيادة الثقة، وتحسين نوعية الحياة، وذلك من خلال تبديد الخوف من الجريمة، والشيء الأكثر أهمية، من خلال تخفيض معدلات الجريمة.

وربما أمكن الشعور بأعظم تأثير لنا في المجتمعات التي اثبتت فيها منح مكتب خدمات المجتمع أن هناك فرقا بين تواجد قسم للشرطة وبين عدم تواجده بالمرة. فهناك أماكن مثل نافاسا، في ولاية نورث كارولينا، وهي بلدة صغيرة اصبحت ذات شهرة سيئة جدا في الاتجار بالمخدرات في برونزويك كاونتي. وتمكنت نافاسا من إنشاء قسم شرطة خاص بها يضم رئيسا وضابطين بمساعدة منحة من مكتب خدمات المجتمع. والآن هجر تجار المخدرات شوارعها، ولم يعد الناس يرون المومسات في الأماكن المنزوية.

وانني أستطيع ان استمر في سرد العديد من الأمثلة الواحد تلو الآخر عن كيف استطاعت وكالات صيانة الأمن والنظام المحلية ، بمساعدة منح المكتب من تنفيذ برامج صيانة الأمن والنظام بواسطة المجتمع، وحققت فرقا حقيقيا بذلك. وانني اشجعكم على التحدث مع رؤساء الاقسام وكبار مسؤولي الأمن والضباط في جميع انحاء البلاد الذين يعزون التدني في معدلات الجريمة الذي نراه في جميع انحاء البلاد، الى تولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام. انه يحقق فرقا. إن هذه الوكالات تدعم شعور المجتمعات بالفخر، وتجعل الناس تنعم بالأمن. ان قيام المجتمع بمهمة صيانة الأمن والنظام يحقق نجاحا، وهو نجاح باهر.

أهداف جديدة

إن برنامج مكتب خدمات المجتمع يهدف الى زيادة عدد الضباط الذين يعملون مع المجتمع بمقدار 100،000 ضابط، بحلول العام 2000. ويسرني أن اعلن اننا نسير على الدرب. فخلال سنتين ونصف، وفرنا الاموال لتعيين او إعادة نشر أكثر من 56،000 ضابط إضافي. وحالما يتم تعيين وتدريب هؤلاء

الضباط بواسطة سلطات الضابطة العدلية المحلية، فإنهم سيعملون على خدمة أكثر من 87 بالمائة من الشعب الاميركي.

ويتساءل البعض لماذا لم يتسلم الضباط -- البالغ عددهم 56،000 والذي صدر تخويل بتعيينهم من برنامج مكتب الخدمات -- عملهم حتى الآن. والإجابة على ذلك هو ان العثور على مرشحين مؤهلين، واجراء تحريات دقيقة عن خلفيتهم، وتدريبهم في مؤسسات علمية أكاديمية، ثم إكمالهم لبرنامج تدريب ميداني مكثف يستغرق فترة تتراوح من 6 الى 18 شهرا. ويترك مكتب خدمات المجتمع الأمر إلى المحليات لاتخاذ اجراءاتها المتشددة الخاصة بها في اجراء التحريات والتعيين والتدريب. وفي واقع الأمر، فاننا نشجع بصفة خاصة الذين يحصلون على منحنا الا يتسرعوا في اختصار المدة لدفع الضباط الى الخدمة. فبصفتي من قدامى رجال الضابطة العدلية، فإنني استطيع أن أقول ان اختصار المدد لا يلحق ضررا بالغا بمواطني مجتمع ما فحسب، بل يشكل أيضا خطرا على سلامة الضباط.

وقد بذل مكتب خدمات المجتمع جهدا، وسيحاول دوما الاستجابة الى اولئك الذين يقومون بخدمتهم: وكالات الضابطة العادلية وضباطها. ونحن ندرك انه في وقت متأخر من هذا العام، سينتهي تاريخ المنح الأولى لمكتب الخدمات، وستبدا المحليات في تحمل تكاليف هذه الاعداد الاضافية من الضباط بالكامل. وقد صرح جميع المتقدمين بطلبات للإنتفاع ببرنامج مكتب خدمات المجتمع، بأن لديهم خططا للاحتفاظ بالضباط، وانهم سيبذلون جهدا مخلصا في الإبقاء عليهم. وسيساعد المكتب الحاصلين على المنح في تنفيذ خطط الاحتفاظ بالضباط، ومواصلة قيام المجتمعات بمهمة صيانة الأمن والنظام.

برامج منح مكتب خدمات المجتمع

إن برنامج فيالق الشرطة سيزيد من عدد رجال الشرطة الذين حصلوا علىتعليم وتدريب متقدمين، وسيوفر مساعدات تعليمية للطلبة الذين يريدون العمل كضباط من رجال الضابطة العدلية.

ومن المتوقع أن يوفر هذا البرنامج -- الذي يتطلب التزاما بالخدمة لمدة اربع سنوات لمن يتلقي منحة دراسية -- حوافز كافية لاجتذاب الشبان والشابات والاحتفاظ بهم ليستمروا في العمل مع سلطات الضابطة العدلية. ولقد تلقينا طلبات من 17 ولاية للاشتراك في برنامج هذا العام.

ويعد قانون منح الضابطة العدلية مكملا لفيالق الشرطة، إذ انه سيوفر معونة مالية لضبط الشرطة ورؤساء الاقسام ونوابهم، واولئك الذين اظهروا التزاما بتطبيق القانون. وسيتلقى الضباط منحا لمواصلة التعليم العالي. وهذا البرنامج مثل برنامج منح فيالق الشرطة سيطلب التزام بالخدمة لمن يتلقى منحة دراسية. كما انه برنامج حيوي لتعزيز الجهود التي تبذلها سلطات الضابطة العدلية الولائية والمحلية لتجنيد ضباط والاحتفاظ بهم وتعليمهم.

وأخيرا فإن برنامج تجنيد الشرطة صمم بهدف تجنيد الأفراد والابقاء على اولئك الذين تقدموا بطلباتهم الى اقسام الشرطة. ويوفر البرنامج خدمات التجنيد التي تشمل برامج تعليمية لتمكين الأفراد من الوفاء بالمطلبات الأكاديمية اللازمة للنجاح في امتحانات القبول، ومساعدة المرشحين اثناء فحص طلبات الأنضمام؛ وتوفير خدمات لمساعدة الوكالات في الاحتفاظ بالمؤهلين الذين قدموا طلبات الالتحاق.

قضية تولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام.

بقلم جاك ر. غرين

(ناضلت الشرطة في الولايات المتحدة التي تضرب بجذورها في الفلسفة السياسية الغربية ، لكي تعمل في معظم الوقت بكفاءة وفاعلية في حدود القانون، مؤكدة المساواة والإنصاف والعدل. وفي دراسته للمباديء وراء قيام المجتمع بمهمة حفظ الامن والنظام، يقول الدكتور جاك. ر. غرين، استاذ القانون الجنائي، ومدير مركز السياسة العامه في جامعة تمبل في ولاية فيلادلفيا، إن تولي المجتمع مهمة حفظ الأمن ولنظام، إنما هو استجابة للمأزق الذي تواجهه الشرطة في المجتمعات الديمقراطية، التي يتعين عليها ان تحافظ على النظام العام، وفي الوقت نفسه تلتزم بحكم القانون.)

لقد ظلت قضية حفظ النظام والأمن في كثير من دول العالم الغربي موضع نقاش مستمر، وإصلاح متواصل. وكانت القضايا موضع النزاع في كثير من هذا النقاش هي العلاقة بين المواطنيين وحكومتهم.

وقد ساد لوقت طويل في الولايات المتحدة شعور بالقلق حيال مسؤولية الشرطة المحلية ومحسابتها. وقد ركز المصلحون التقدميون فى اوائل القرن العشرين تركيزا تاما على فساد الشرطة وخروجها على القانون. وألمح المصلحون الى أن إبعاد سيطرة الاجهزة السياسية على الشرطة، وتخويل السلطة إلى مدراء الشرطة للإشراف على اعمال ضباط الشرطة هي الوسيلة الوحيدة الأكثر أهمية لزيادة تحمل الشرطة مسؤولية أعمالهما.

ومرة اخرى جعلت التحولات الاجتماعية للستينات محاسبة الشرطة قضية كبرى. وكانت المحاسبة تعني الاشراف المدني الرسمي. وجادل أنصار هذا النهج من أجل تشكيل مجالس مدنية للمراجعة، والإشراف المباشر على الشرطة من خلال الأجهزة التشريعية والتنفيذية، مثل رؤساء البلديات أو رؤساء المدن.

وعلى الرغم من ان يوجد في واقع الأمر مختلف عمليات الإشراف على الشرطة، فان كثيرا من المراقبين يعتقدون أن المراقبة يجب أن تتم من خلال إشراف خارجي، إذا ما أُرِيدَ ان تكون هناك محاسبة.

وألمح مؤخرا أنصار تولي المجتمع مهمة حفظ النظام والأمن، الى حل بديل. ويشير التسلسل المنطقي إلى إن محاسبة الشرطة ستعزز بقدر ما ترى الشرطة نفسها مرتبطة بشراكة مع المحتمع، شراكة تقوم على اساس الثقة والصراحة والقيم المتبادلة، وتُعَزَّزُهذه الشراكة من خلال التفاعل والنظرة الفاحصة والحوار المستمر.

إعادة تحديد العناصر الأساسية

تُعَرّفُ عملية تولي المجتمع لمهمة حفظ النظام والأمن ، بأنها عملية من أجل زيادة تبادل المعلومات والقيم بين الشرطة والمجتمع، كما أنها منهج لتغيير الشرطة وخدماتها للمجتمع. وهذا التعريف يشكل الجوهر العام للعناصر التي تسعى الى تغيير الدور التقليدي للشرطة من محاربة الجريمة الى تعريف اوسع للدور الذي يرى أن الشرطة تتولى حل المشاكل، وانها نصير للمجتمع. ومثل هذه التغييرات في الدور تفترض ان الشرطة ستطور رابطة وثيقة مع المجتمعات التي تعمل داخلها. ومثل هذا التحسن الذي يجعل ضباط الشرطة يندمجون اندماجا تاما مع مجتمع محلي، من شأنه أن يؤدي الى تواصل وثيق وشعور متبادل بين الشرطة والمجتمع. وهذا بدوره، سيؤدي الى استجابة مناسبة ومباشرة من جانب الشرطة الى ذلك المجتمع. إن التفاهم المتبادل بين الشرطة والمجتمع يسعى الى إصلاح ممارسات الماضي حيث كانت الشرطة تصدر اوامرها الى المجتمع بدلا من التحدث مع المجتمع الذي يتوقع منها ان تقوم بخدمته، كما يسعى الى جعل رجال الشرطة أكثر التزاما بالقانون. إن المواطنين وضباط الشرطة يمكن ان يصلوا الى اتفاق متبادل على نوع الخدمات اللازمة، وبالتالي يقدرون نوعية وفعالية الخدمات التي توفر.

كما يمكن زيادة التوسع في إشراف المجتمع على الشرطة بأستخدام اعداد أكبر من الموظفيين المدنيين للعمل داخل بيروقراطية الشرطة. وهنا يطرح رأيان اثناء الجدل: أولا، إن المدنيين يتكلفون اقل، ويمكن تكليفهم بكثير من الوظائف التي لا تتطلب ضابط شرطة؛ وثانيا، إن إدخال المدنيين في هذا الخليط سيساعد في جعل اعضاء الشرطة انفسهم أكثر لطفا، وذلك بموازنة وجهة نظرهم مع وجهة نظر المجتمع.

وتوجد بصورة عامة، ثلاثة عوامل يجب أن تتوفر لكي تترسخ فكرة تولي المجتمع لمهمة حفظ الأمن والنظام. أولا، يجب ان تعكس الشرطة صورة بانها مرتبطة بعمليات دستورية تظلل الجميع: فيجب ان يُرَى رجال الشرطة على انهم «يقفون الى جانب القانون.» وثانيا يجب ان يحتفظوا على الأقل مظهريا بأنهم مستقلون عن السياسات المحلية. وثالثا، يجب ان ترى مهمة حفظ الأمن والنظام على انها إحدى الوسائل المركزية لاستباب النظام في المجتمع.

تغيير البنية من الداخل

غالبا جدا ما تجري محاولات التغيير بطريقة تدريجية. أو بعبارة اخرى، فانه بسبب تعقيد التغييرات الشاملة المرتبطة بالاتجاه إلى تولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام، فإن كثيرا من الوكالات تفضل ان تنفذ برامج على سبيل التجربة، او تدريجا، مما يؤدي في نهاية الأمر الى تغيير شامل أقل، او نبذ هذه البرامج بالكامل.

ولتنفيذ تولي المجتمع مهمة حفظ الأمن والنظام، يتعين على وكالات الشرطة ان تشترك في ست اعمال اساسية، كل منها يساهم مساهمة مباشرة في دعم كفاءة قطاع الشرطة من خلال مواصلة التغيير في الدور والوظيفة والتنظيم. وعلية فيجب عليها (وكالات الشرطة) ان تفعل الآتي:

– إلغاء مركزية السلطة، وزيادة المحاسبة، لكي تكون الخدمات التي توفر الى المجتمع ذات نفع لكل من الشرطة والمواطنين.

– تحسين بيروقراطية الشرطة، من خلال التحول من نظام تكديس السجلات، وإحصاء الحوادث، الى تحديد وتحليل المشاكل.

– تنقيح الثقافة التنظيمية لمهمة حفظ الأمن والنظام، بتغيير رموز وكالة الشرطة نفسها ولغتها وفلسفتها.

– السماح بمشاركة المجتمع ومساهمته في مهمه حفظ الأمن والنظام بتشجيع إشتراك المواطنيين، والاستئناس بآرائهم اثناء عملية صنع القرار.

– تزويد العاملين بالشرطة بمعلومات عن قيام الحكومة المحلية بمهمة حفظ الأمن والنظام، الى جانب دور نشط في عملية صنع القرار التي تؤثر على خدمة الشرطة داخل المجتمع.

– تأكيد وتنفيذ ضمانات الجودة ، والمحافظة على نزاهة التنظيم والعاملين فيه، والمعاملة المنصفة والمتساوية للمواطنيين.

وهذه الأعمال تستلزم وضع برامج فكرية وتدريبية إذا ما اريد لها ان تترسخ في اقسام الشرطة. ولكن مثل ذلك التفاعل الوثيق والدائم سيعمل كحاجز يحول دون اساءة استخدام الشرطة للثقة العامة.

نظرة عامة على نظام القضاء في الولايات المتحدة

بقلم ستيوارت غورين

(يعتبر الشخص في نظام القضاء في الولايات المتحدة بريئا من ارتكاب جريمة الى أن تثبت هيئة محلفين – من اقرانه او من مواطنين عاديين، في محكمة قانونية – انه مذنب. ويشرح ستيوارت غورين، مدير التحرير، في هذا المقال كيف يعمل نظام المحاكم في الولايات المتحدة، ويقول إن افتراض البراءة والمحاكمة العادلة السريعة بواسطة هيئة محلفين هما عنصران رئيسيان للمجتمع الديمقراطي.)

أرسى واضعو دستور الولايات المتحدة في 1787– كجزء من الفصل بين السلطات -- الشعبة القضائية للحكومة، لتتولى إقامة العدل على كل مستوى، من المحكمة العليا الى موظفي العدل المحليين وقضاة المحاكم الجزئية.

وبالاضافة الى ذلك، فإن التعديل الرابع عشر للدستور الذي تمت المصادقة عليه في 1868، ينص على انه لا يحق «لولاية ان تسن أو تطبق أي قانون من شأنه ان يجتزيء حقوق او حصانات مواطني الولايات المتحدة، او يحرم أي شخص من الحياة، او الحرية او ملكية، دون أن يأخذ القانون مجراه. وكذلك عدم حرمان أي شخص يخضع لسلطة الولاية من الحماية المتساوية التي تكفلها القوانين.»

والمدعون العموميون هم الاشخاص الرئيسيون في جميع المحاكمات التي تجريها المحاكم في الولايات المتحدة، فهم المسؤولون عن بدء الاجراءات ومتابعتها ضد ما يدعى من اعمال جنائية. ويدرس المدعون جميع اعمال التوقيف، وما يقدم من شكاوي، وتتناول اجراءات تحديد الكفالة، والتفاوض والمساومة بين المدعى عليه والمدعي لإعتراف الأول بصحة التهمة في أمور صغرى مقابل إسقاط التهمة عنه في امور كبرى، كذلك يضع المدعون العموميون التوصيات بالعقوبات على من تثبت إدانتهم.

وعلى المستوى الفدرالي، يرأس وزير العدل وزارة العدل. ولكن يتولى أعمال المحاكمة المدعون العموميون الفدراليون، الذين يعينهم الرئيس، ويصادق على تعيينهم مجلس الشيوخ الاميركي، ليعملوا في 94 منطقة قضائية. ويقيم المدعون الدعوى ضد المتهمين في القضايا الجنائية الفدرالية. ولكنهم يتولون ايضا القضايا المدنية، بالدفاع عن الولايات المتحدة في قضايا خرق القانون او نزاعات العقود، كما انهم يعملون كمدعين في قضايا نزع الملكية وتحصيل الديون والنصب المدني.

وعلى المستوى الولائي، يعد المدعي العام اعلى مسؤول قانوني يتعامل أساسا مع أمور القانون المدني. ويتولى تطبيق القانون الجنائي مسؤول من بين حولي 2700 من المدعين المحليين المختارين – يطلق عليهم مدعو المنطقة، او مدعو الولاية او مدعو المقاطعة (الكاونتي). ويعمل كل منهم في مقاطعة او منطقة جغرافية محلية. ويتم انتخاب هؤلاء المدعين في معظم الولايات لفترة أربع سنوات.

تحديد نوع القضية

طبقا لنظام القضاء في الولايات المتحدة، فأي شخص متهم بارتكاب جريمة، له حق استخدام محام لمساعدته في دفع التهم الموجهة اليه. وإذا كان المتهم لا يستطيع دفع اتعاب المحامي، فحينئذ يعين له محام على نفقة الحكومة. وبصرف النظر عن التهم، يعامل جميع المتهمين معاملة انسانية، وتراعى حقوقهم المدنية.

وحالما يصدر قرار الإتهام، يحيط قاضي المحكمة المتهم علما بالتهمة في جلسة استماع أولية، وتحدد الكفالة طبقا لنوع الجرم. وفي قضايا الجنح، للمتهم الخيار في الاعتراف بانه مذنب، او انتظار تاريخ المحاكمة. وتسوى معظم هذه القضايا من خلال التفاوض، واعتراف المتهم بانه مذنب، ولكن غالبا ما يكون الجرم في أمور صغرى.

وفي قضايا الجرائم الأشد خطورة، تعقد هيئة محلفين كبرى تضم عددا يتراوح بين 12 و23 مواطنا، جلسة استماع مغلقة، او يرأس قاض جلسة استماع اولية لتحديد السبب المحتمل لإرتكاب الجريمة قبل اصدار قرار اتهام رسمي -- وحتى السبب المحتمل لا يعنى أن المتهم مذنب.

اختيار هيئة المحلفين

تبدأ المحاكمة بفحص الاشخاص المرشحين للانضمام الى هيئة المحلفين. وخلال ذلك يقوم القاضي والمدعي العام ومحامي الدفاع باستجواب المتقدمين الذين تم استدعائهم الى المحكمة. ويتم اختيار هذه المجموعة من المواطنين بصفة دورية من قطاع يمثل جميع طبقات المجتمع بصورة عشوائية.

وإذا بدا اثناء الاستجواب أن المواطن الذي يحتمل إنضمامه الى هيئة المحلفين لا يستطيع أن ينظر الى القضية المطروحة بطريقة غير متحيزة، فيكون هذا سببا للطعن في أهليته، ويعفى من هذه المهمة. وبالاضافة الى سبب الطعن، فقد يستخدم كلا

الجانبين، أي كل من المحامي والمدعي -- الطعن التعسفي لإعفاء المحلف المنتظر من المهمة بدون ابداء سبب. وتبدأ المحاكمة حالما يتم اختيار هيئة محلفين تضم 12 عضوا. كما يتم اختيار محلفين احتياطيين ليحل احدهم محل محلف اصلي اصبح عاجزا عن النهوض بمسؤولياته او لسبب آخر.

أدوار المشتركين من الهيئة القضائية

إن دور القاضي هو الاشراف على المحاكمة ليتأكد من سيرها بصورة صحيحة، ويقيم العدل على نحو منصف، ويمنع الإدلاء باية تعليقات بشأن تأثير شهادة او مصداقية أي من الشهود.

ويدلي كل من المدعي ومحامي الدفاع ببيان افتتاحي بدون قسم. وبعد ذلك يجب ان يقدم المدعي الادلة ليثبت دون أدنى شك صحة الإدعاءات التي يتضمنها قرار الاتهام.

ويتم عادة إنجاز هذه المهمة بتقديم الدليل من خلال شهادة الشهود، الذين يقسمون على قول الحق. ويوجه المدعى اسئلة مباشرة الى الشهود. وحالما يتم المدعى استجواب الشاهد، يبدأ محامى الدفاع مناقشة الشاهد، او يعيد توجيه اسئلة اليه في محاولة لتفنيد ما سبق ان أدلى به من أقوال تستطيع ان تقوض فرص تبرئة المتهم.

وقد يعترض المدعي او محامي الدفاع في أي وقت على شهادة معينة طلبها الطرف المعارض. وحينئذ يتعين على القاضي ان يقرر اذا ما كان يقبل الاعتراض او يهمله.

وعندما يكتفي المدعي بما قدم من حجج وبيانات -- أي يكون قد انتهي من استجواب الشهود -- يحاول محامي الدفاع ان يفند ما قدم من أدلة من قبل، التي قد تكون الحقت ضررا بموكله. وهذه العملية قد تستغرق اياما او أسابيع لاستكمالها، وهذا يتوقف على تعقد القضية وتشابكها، وعدد الشهود الذين يستدعون.

وللمتهم الحق ان يدلي أو تدلي بشهادته او شهادتها بعد اداء القسم، في أي وقت اثناء هذه المحاكمة. وإذا كانت القضية التي تنظرها المحكمة قضية جنائية، فللمتهم ايضا الحق في ان يرفض استجوابة تحت القسم. و لايمكن إرغامه على الشهادة ضد مصلحتة. وعدم الاستجواب هذا لن يعتبر بانه دلالة على انه مذنب.

وفي المرافعة الختامية، يؤكد كل من المدعي ومحامي الدفاع لهيئة المحلفين أكثر الادلة المُعينَة التي من شأنها أن تدعم موقف كل منهما على حدة. وبعد ذلك يصدر القاضي توجيهات إلى هيئة المحلفين بشأن القانون الذي يطبق في هذه القضية على وجه التحديد، يغادر في أعقابها المحلفون قاعة المحكمة للمداولة.

المداولة بشأن قضية

قد تستغرق المداولة ساعات او حتى ايام، وأي قرار يتم التوصل اليه يجب أن يكون بالإجماع، أي انه يجب أن يتفق جميع اعضاء هيئة المحلفين الاثنا عشر على ما سيكون عليه القرار. وفي بعض الأحيان لا تستطيع هيئة المحلفين ان تصل الى مثل ذلك القرار. وعندما يحدث هذا، يُعْلَنُ فشل المحاكمة، وحينئذ يقرر المدعي إذا ما كانت ستعاد القضية مرة اخرى الي المحكمة بحضور هيئة تضم محلفيين جدد تماما، او لا تعاد.

مذنب أو غير مذنب

إن التعديل الخامس لدستور الولايات المتحدة يمنع محاكمة متهم وجد انه غير مذنب مرة اخرى لنفس الجريمة، حتى إذا ما تم الكشف عن أدلة اضافية فيما بعد.

ومع ذلك، إذا ما وجد متهم انه مذنب، فقد يستأنف الحكم برفع الأمر الى محكمة عليا في محاولة لاسقاط الحكم. وإذا نظرت القضية امام محكمة أعلى، وفشل الاستئناف، تعقد محكمة اخرى جلسة استماع لتحديد العقوبة. وحتى في ظل هذه الظروف، توجد فرصة امام الشخص الذين ادين لاستئناف الحكم، بأمل تخفيض العقوبة.

إن إفتراض البراءة قبل المحاكمة، واستخدام هيئة محلفين من أقران المتهم ما زالتا من المباديء الاساسية لنظام القضاء.

ومن وجهة نظر القاضي وليم برنن، عضو المحكمة العليا الراحل، فإن دستور الولايات المتحدة وبصفة خاصة مبدأ المحاكمة المشروعة الذي ينص عليه التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة، يهدفان إلى ضمان «الكرامة والمنزلة اللتين لا غني عنهما لأي فرد.»

المسؤولية الفدرالية مقابل المسؤولية الولائية في تنفيذ القانون

تتحمل الولايات والمحليات مسؤولية كبرى في منع وضبط الجريمة، والمحافظة على النظام في ظل النظام الفدرالي في الولايات المتحدة، خلال معظم تاريخ الجمهورية. وقد حُفظَتْ «سلطات الشرطة» بمعناها الواسع» للولايات طبقا للتعديل العاشر للدستور. ومازال كثيرون يتمسكون بذلك الرأي، ولكن اخرين يرون أن سلسلة القرارات التي أصدرتها المحكمة في العقود الأخيرة، توفر الأساس لدور فدرالي أكثر نشاطا.

وربما كانت أكثر العوامل الهامة وراء نمو سلطات الشرطة الفدرالية، هو التفسير الأوسع للفقرة الخاصة بالتجارة التي تضمنها الدستور (المادة 1 القسم 8، الفقرة 2) التي تخول الكونغرس السلطة صراحة لتنظيم التجارة بين الولايات وكذلك تنظيم التجارة الخارجية. وقد أثبتت سلسلة القرارات التي اصدرتها المحكمة في هذا القرن أن تأثير التجارة داخل الولاية على التجارة بين الولايات قد يبرر نهجا أكثر شمولا. وبالاضافة الى ذلك فإن كل من الكونغرس والمحكمة العليا قد اظهرا رغبة واضحة في النظر الى انواع معينة من الجرائم او الاخلال بالنظام على نطاق واسع على انها تهديد للتجارة .

ومنذ الستينات، فان قضايا القانون والنظام التي اثارت نقاشا في معظم الاحيان بشأن الحدود الملائمة للدور الفدرالي، كانت المساعدات المالية للولاية وسلطات الضابطة العدلية المحلية، وتنظيم الاسلحة النارية. وفي دراسة التشريع الذي أرسى برنامج المنح -- الذي تديره إدارة مساعدة سلطات الضابطة العدلية (PL 90-35)، وقبل ذلك مكتب مساعدات الضابطة العدلية (PL89-197)، -- أعرب بعض اعضاء الكونغرس وبعض المحللين السياسين عن قلقهم بأن القوة التي تتمتع بها الحكومة الفدرالية في التحكم في «الشؤون المالية» ستؤدي الى ايجاد قوات شرطة قومية.

إن غياب معارضة لها شأنها لنصوص قانون مساعدة سلطات الضابطة العالية المحلية لعام 1986، واجراءات مكافحة المخدرات لعام 1988، وقانون ضبط الجريمة، وجرائم العنف لعام 1990، وقانون سلطات الضابطة العدلية، توحي بأن مثل هذا القلق قد تدنى. وقد يفسر هذا التغييرفي الموقف، الإحساس على نطاق واسع بان الإتجار غير المشروع في المخدرات التى تشكل خطرا قد اصبح مشكلة قومية تسبب قلقا بالغا.

إن أحد الدلائل على تزايد الإشتراك الفدرالي في ضبط الجريمة هو اتجاه الإنفاق السنوي في الميزانية تحت بند «إقامة العدالة،» إذ ارتفع منذ عام 1965 من 535 مليون الى ما يقدر بـ 300،21 مليون دولار في السنة المالية لعام 1996. وقد اعتمد الكونغرس حوالي 000،17 مليون دولار في السنة المالية 1997 لبرامج وزارة العدل

العلاقات بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية في النظام الديمقراطي

لم تشهد الولايات المتحدة في تاريخها أي انقلاب عسكري أو أي حكم عسكري متعسف، وهو أمر نادر في بقية دول العالم. وقد يقول البعض ان جورج واشنطن ارسى السابقة برفضه مساندة جنوده في محاولتهم التمرد بعيد حرب الاستقلال عن بريطانيا احتجاجا على عدم دفع رواتبهم. وقد يقول البعض الآخر ان عزيمة الشعب الاميركي، الذي بقي ملتزما -- في اوقات العسر واليسر -- السيطرة المدنية على القوات المسلحة في البلاد. وأيا كان السبب، فان تقليد المواطن - الجندي الذي تتبعه الولايات المتحدة يثبت منذ 200 سنة جدواه وملاءمته.

ولكن دور المواطن - الجندي في العالم المعاصر يتغير باستمرار. فجنود هذا العصر يجدون انفسهم اليوم يبنون جسورا في مهمة حفظ سلام بدلا من بناء جسور لعبور معداتهم في المعارك الحربية. وتساعد القوات المسلحة اليوم أيضا في أعمال مصممة للجمع بين المدنيين والعسكريين في القيام بمهمات حفظ سلام ومهمات انسانية وعمليات اغاثة وانقاذ.

وفي هذا العدد، يؤكد ألين هولمز، مساعد وزير الدفاع الاميركي لشؤون العمليات الخاصة، على أهمية العلاقات بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية ومستقبلها في عالم دائم التغيير. ويتحدث المؤرخ العسكري ديفيد تراسك عن وجهة النظر الاميركية في السيطرة المدنية على القوات المسلحة منذ نشوء البلاد حتى الحرب العالمية الثانية. ويركز لويس غودمان، عميد كلية الخدمات الدولية في الجامعة الاميركية بواشنطن، على العلاقات بين السلطات المدنية والعسكرية في البلدان الديمقراطية منذ بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة حتى اليوم، ويتحدث عن مستقبلها. وأخيرا، وفي مقابلة مع الجنرال جون شيهان، القائد الاعلى لقوات الناتو في منطقة المحيط الاطلسي، يتحدث المسؤول العسكري الكبير عن مبادرة «الشراكة من أجل السلام» التي طرحها حلف ناتو، وكيف ساعدت في تعزيز العلاقات بين السلطتين المدنية والعسكرية في البلدان التي اخذت في تبني الديمقراطية مؤخرا.

شؤون مدنية: تأملات في المستقبل

بقلم ألين هولمز

في عالم تتناقص فيه المجابهات العسكرية، أخذت السلطات العسكرية الاميركية تحول اهتمامها في صورة متزايدة الى استصلاح البنية التحتية التي مزقتها الحروب، مثل اعادة بناء الجسور، وحفر الابار، ونزع الالغام من الاراضي الزراعية. وفي خطاب القاه أمام مؤتمر الشؤون المدنية لعام 1997، يصف مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة والنزاعات المتدنية الحدة، الابعاد المدنية للعمليات العسكرية هذه الايام في أنحاء كثيرة من العالم.

مع دنو بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، تواجه الولايات المتحدة بيئة أمنية متقلبة وغير موثوق منها. وهي تمر في مرحلة تسنح فيها فرصة استراتيجية. فمع انتهاء الحرب الباردة وانحلال حلف وارسو، تراجع خطر وقوع حرب عالمية. والقيم التي نعتز بها -- مثل الديمقراطية واقتصاد السوق -- يجري اعتناقها في أنحاء كثيرة من العالم. وفي غضون ذلك، يستمر الاقتصاد العالمي المتغير وتكاثر أنظمة المعلومات الدولية في تحويل وتغيير الثقافة والتجارة والتفاعلات العالمية.

ومع ذلك، يبقى العالم مكانا غامض المستقبل، وينطوي على تهديدات لامننا القومي هي بالغة التعقيد وشديدة الخطر. فلا نزال نواجه مجموعة من الاخطار الاقليمية الشديدة في جنوب شرق آسيا، والشرق الاوسط، وشرق آسيا. وزيادة على ذلك، كما رأينا في الصومال، ويوغوسلافيا السابقة، وفي الاونة الاخيرة في أماكن مثل زائير، تهدد دول تحكمها أنظمة فاشلة، أو هي في طريق الفشل، بالتسبب في زعزعة الاستقرار ووقوع نزاعات داخلية وأزمات انسانية. وفي بعض الحالات، تفقد الحكومات قدرتها في المحافظة على النظام العام وتوفير الحاجات لشعوبها، متسببة بنشوء اوضاع تؤدي الى اضطرابات أهلية، ومجاعات، وتدفق هائل للاجئين الى بلدان أخرى، واعمال عدوانية من قبل دول مجاورة.

وفي هذا الاطار، أصبح عمل قواتنا المعنية بالشؤون المدنية أكثر بروزا ووضوحا. وقد شاهدنا خلال أربع سنوات قصار، أهمية متزايدة للشؤون المدنية في عمليات عسكرية غير الحرب. وزيادة على ذلك، فأن ضباط اركان ومخططي قواتنا التقليدية، وقد تبينوا قيمة الشؤون المدنية، أصبحوا يعملون بصورة متزايدة في تخطيط الابعاد المدنية للعمليات العسكرية. ففي البوسنة، مثلا، قام بالتخطيط لتوفير دعم عسكري للانتخابات مسؤولون يعملون في مجالات العمليات والاستراتيجية والسياسة، بينما عملت عناصرنا العاملة في الشؤون المدنية كأدوات اتصال بالغة الاهمية بين المخططين العسكريين والمدنيين.

وفي السنوات الاخيرة، اختبرت دول كثيرة خارج الولايات المتحدة قيمة بعثات الشؤون المدنية الاميركية، وأخذت تدمج أنواع المهارات هذه في قواتها العسكرية، مستخدمة قواتنا الخاصة بالشؤون المدنية كنموذج. وقد تبينت عدة دول أهمية الشؤون المدنية وارسلت عناصرها العسكرية الى مركز جون أف. كينيدي التابع للجيش الاميركي لتلقي التدريب، وطلبت فرق تدريب متنقلة، وقامت بعثات منها بزيارة وحداتنا الخاصة بالشؤون المدنية لمعرفة ما الذي يجعل تلك الوحدات نافعة الى هذا الحد لقادتنا العسكريين. ان دولتين من حليفاتنا الرئيسية، هما المملكة المتحدة وجمهورية كوريا، ممثلتان هنا في هذا المؤتمر العالمي. وهناك دول أخرى غيرهما، كفرنسا والمانيا، أعربت عن اهتمام جدي به.

أحد تحدياتنا للمستقبل سيكون اعداد وحداتنا الخاصة بالشؤون المدنية للعمل من منظور متعدد الجنسيات. وسيكون لزاما على مخططينا للشؤون المدنية أن يتوقعوا اختلافات في مبادىء الشؤون المدنية بين حلفائنا، ويكونوا مستعدين للعمل معا لتحقيق أهداف شاملة.

ان المراجعة الدفاعية التي تجري كل اربع سنوات والتي اختتمت مؤخرا كانت مراجعة شاملة للحاجات الدفاعية الاميركية حتى نهاية القرن. وكجزء من هذه المراجعة، رسم وزير الدفاع كوهن تصورا واضحا لوزارة الدفاع حتى عام 2015 ووضع تصميما لبرنامج دفاعي يرتكز الى استراتيجية، متوازن، وقابل للتنفيذ. وسنواصل، متبعين استراتيجية أمن قومي تقضي بالتعاطي في الشؤون العالمية، القيام بدور قيادي فاعل في المجتمع الدولي، مستخدمين جميع أبعاد قدراتنا في التصدي لكل انواع الحالات الطارئة ومعالجتها، وتكييف البيئة الامنية الدولية، والاعداد الآن لمواجهة تحديات مستقبل غير واضح المعالم. هذه المكونات الثلاثة -- التصدي للحالات الطارئة والتكييف والاعداد -- تمثل الاساس الاستراتيجي للمراجعة الدفاعية التي تجري كل اربع سنوات ولاستراتيجيتنا الدفاعية المستقبلية.

التصدي للازمات

أظهر ما شهدناه مؤخرا في الخليج وهايتي والبوسنة مقدار ما تعزز وحدات العمليات الخاصة لدينا، وعلى الاخص عناصرنا المختصة بالشؤون المدنية، فعالية قواتنا المقاتلة التقليدية في

التصدي للازمات، وبعد انتهاء الازمة، مساعدة دبلوماسيينا في تكييف ورسم أطر البيئة الامنية.

خلال عملية عاصفة الصحراء مثلا، دعمت قوات العمليات الخاصة لدينا عملية قتالية كبيرة قام بها تحالف لاول مرة منذ اعادة تشكيلها. وكان عمل قواتنا المختصة بالشؤون المدنية بالغ الاهمية في المرحلة اللاحقة للعمليات الحربية في عملية «عاصفة الصحراء» لناحية مساعدة الحكومة الكويتية في اعادة الخدمات التي تقدم لشعب البلاد واعادة توطيد سلطتها.

وفي وقت لاحق، ساعدت قواتنا المختصة بالشؤون المدنية في معالجة مجموعة كبيرة من الازمات الانسانية التي أعقبت ذلك -- بما فيها عملية «توفير الراحة»، حيث ساعدت عناصرنا في تأمين المسكن للاكراد؛ وعمليات أصغر أمثال «ملاذ الباسيفيكي»، التي قدمنا فيها المساعدة لنقل أكراد آخرين - كانوا يزودوننا معلومات استخبارية ويقدمون لنا مساعدات اخرى - الى جزيرة غوام.

وفي هايتي، قام جنودنا من عناصر الوحدات المختصة بالشؤون المدنية بأعمال تراوحت بين اعادة التيار الكهربائي الى المناطق الريفية، وتقديم المشورة لـ 12 وزارة.

وفي البوسنة والهرسك، في فترة مرابطة قوة التنفيذ (اتفاقات دايتون) تحت قيادة ضابط بريطاني، ساعدت عناصر الوحدات الاميركية المختصة بالشؤون المدنية في تنسيق مشاركة الوحدات العسكرية في اعادة بناء البنية التحتية المدنية وتوفير جهود اغاثة لاكثر من 500 من المنظمات والمؤسسات الدولية والحكومية وغير الحكومية.

وفي فترة عمل قوة التنفيذ، كان تركيز وحدات الشؤون المدنية على عمليات حفظ السلام ومشاريع تخدم المجتمعات الصغيرة في مناطق مرابطة القوات. ومع انتشار قوة الاستقرار، حصل تغيير جعل الاهتمام يتركز على تحقيق أهداف على مستوى البلاد ككل. ومن أجل تلك الغاية، تستخدم قوة الاستقرار فريق العمل المدني- العسكري كأداة اتصالها الرئيسية مع المؤسسة المدنية في تعزيز الانتعاش الاقتصادي واعادة اعمار البلاد، والعمل لتأمين عودة اللاجئين، وبناء مؤسسات دائمة للسلام. وقد اشترك فريق العمل، وهو بقيادة ضابط أميركي، في تنفيذ مئات المشاريع دعما لقوة الاستقرار وتعزيزا لتطبيق اتفاقات دايتون في نواحيها المدنية.

ان تجاربنا الاخيرة توضح أن هناك امكانية متزايدة لأن يطلب من العسكريين الاميركيين المشاركة في عمليات غير تقليدية وأكثر تعقيدا - عمليات تتطلب تفاعلا وتعاونا وثيقا مع وكالات أخرى تابعة للحكومة الاميركية، ومنظمات غير حكومية ودولية، ومع حلفائنا. وهكذا، فان العمل الذي قمنا به في الماضي يشير الى نوعية البيئة الامنية المستقبلية التي سنواجهها.

وفي هذا الاطار، لدى وحداتنا المختصة بالشؤون المدنية الكثير مما يمكنها توفيره. الا ان الكيفية التي ستستخدم فيها هذه القوات يجب أن تدرس بعناية شديدة قبل مشاركتنا في أي عملية. وبعض هذه الدراسة يمكن القيام به أثناء مراحل التخطيط الاولى لتلك العملية، وذلك باعتماد آليات لنقل المسؤوليات من عسكريينا الى الوكالات المختصة لدى الحكومة الاميركية وفي النهاية الى البلد المضيف. وهذا يعني مشاركة مكاتب ذات صلة في وزارة الخارجية، ووزارة العدل وغيرهما عندما نخطط لعملية.

تكييف البيئة الامنية الدولية

ان عمل وحداتنا المختصة بالشؤون المدنية في الخليج، وهايتي والبوسنة يوضح مقدار ما يمكن لوحدات الشؤون المدنية أن تكيف البيئة الاستراتيجية الدولية بعد أن تتصدى قواتنا التقليدية لأزمة. وومن المهم بنفس القدر العمل الذي تقوم به وحداتنا المختصة بالشؤون المدنية من يوم الى يوم قبل وقوع أزمة. وتعطي جهودنا الانسانية لنزع الالغام في جميع أنحاء العالم مثلا شديد الوضوح على المساهمات الهامة التي قدمتها عناصرنا المختصة بالشؤون المدنية.

ان أزمة الالغام الارضية المضادة للاشخاص تؤثر تاثيرا هائلا على السكان والحكومات في جميع أنحاء العالم. وان تخلف بلد ما أو عجزه عن معالجة انتشار الالغام المضادة للاشخاص، عدا عن المعاناة الشخصية الواضحة التي يسببها، يحرم المزارعين من استخدام حقولهم ما يعرقل استئناف الانتاج الزراعي، ويمنع الوصول الى الاسواق، ويضعف ثقة الجمهور في الحكومات الناشئة ويوجد العديد من العقبات الاخرى لدولة تحاول لأم جراح الحرب. والى جانب الاصابات التي تقع ونفقات العلاج الطب التي يتوجب توفيرها، تدفع حقول الالغام مجتمعات بكاملها الى فقر يائس لا خلاص منه.

ان نزع الالغام لغايات انسانية هو من أهم المهام الأساسية التي تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم بها، وهو في مقدمة اولويات حكومة كلينتون. وهدف مجهودنا لنزع الالغام هو مساعدة الدول على انشاء بنى تحتية أهلية طويلة الامد قادرة على تعليم السكان كيفية حماية أنفسهم من الالغام الارضية، وازالة الاخطار التي تشكلها الالغام الارضية واعادة المناطق المزروعة الغاما الى حالتها السابقة.

ويساعد البرنامج البلد المضيف في تطوير جميع نواحي الالمام بخصائص الالغام واجراءات ازالتها، مع توضيح أنه لن يقوم أي عنصر بازالة الغام أرضية أو دخول حقول ألغام أرضية. أن قوات العمليات الخاصة هي الوحدات العسكرية الاميركية الاساسية التي توفر برامج التدريب.

عندما اجتمعنا في مثل هذا الوقت من العالم الماضي، كانت عناصرنا المختصة بالشؤون المدنية قد التحقوا منذ وقت قصير فقط بفرق نزع الالغام. والان، بدأ جنودنا هؤلاء يلعبون دورا رئيسيا في برنامجنا الانساني لازالة الالغام. ان عناصرنا المختصة بالشؤون المدنية تعمل بمثابة صلة وصل بين فرقنا لنزع الالغام، والحكومة المضيفة والسفارة الاميركية. اضافة الى ذلك، توفر هذه القوات المهارات اللازمة لتدريب عناصر

الدولة المضيفة على تشكيل فرق محلية أهلية لنزع الالغام والقيام ببرامج طويلة الامد ومكتفية ذاتيا، وهو الهدف النهائي لهذا البرنامج البالغ الاهمية.

كذلك توفر عناصرنا المختصة بالشؤون المدنية منافع عاجلة، مباشرة، وملموسة في الاقطار المضيفة حول العالم: فهناك طرق ومدارس يجري بناؤها، وآبار يجري حفرها، وحكومات تسير في طريق الاستقرار، واضطرابات وفوضى يتم القضاء عليها ونظام وأمن يعاد توطيدهما. ان عناصرنا هذه باحداثها فرقا في حياة السكان المحليين، تساعد في تعزيز مكانة الولايات المتحدة كدولة تعمل في سبيل الخير في نظر العالم. ومن الواضح ان قواتنا المختصة بالشؤون المدنية تشكل عاملا قيّما جدا في مساندة ودعم دبلوماسيتنا.

واذ نتطلع الى المستقبل، من المهم جدا أن نحتفظ بوجود ونطور علاقات في مناطق لها أهميتها لمصلحتنا القومية. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نحتفظ بوجود عسكري فعال في جميع أنحاء العالم رغم تضاؤل اعتمادات الميزانية. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نتجنب الحلول المرتفعة الكلفة ونسعى الى تعاون دولي أكبر. ان عناصرنا المختصة بالشؤون المدنية تتيح لنا أن نفعل ذلك بالضبط.

وبالقائنا نظرة على العالم اليوم، نرى عناصر مختصة بالشؤون المدنية من لدننا تعمل في رواندا وناميبيا كجزء من فرق لنزع الالغام، وتعمل كحلقة وصل في مالي في مشروع ينطوي على توفير امكانات طبية، وتعمل في مشاريع هندسية صغيرة مثل حفر الابار وتحسين الطرق في بليز، وتواصل المساعدة في التخطيط للانتخابات في البوسنة، وتنسيق توزيع المساعدات الانسانية التي ترسل الى كمبوديا كما تساعد حكومة كمبوديا في انشاء بنية تحتية قادرة على توفير الخدمات الحكومية اللازمة لشعبها، وتعمل مع وكالات غير حكومية وهيئات خاصة في مشاريع تنمية مدنية في لاوس، التي لم تكن تسمح قبل عام مضى بوجود أي عنصر عسكري أميركي.

ان عمل عناصرنا المختصة بالشؤون المدنية يلعب دورا حاسما في تعزيز الاستقرار الاقليمي، ومنع أو تقليص النزاعات والتهديدات، وردع العدوان والاكراه في جميع أنحاء العالم. وبدورها، توفر هذه القدرات في مجالات الشؤون المدنية مجموعة كبيرة من الخيارات لقادتنا العسكريين في مختلف المناطق، ولسفرائنا وصانعي السياسة لدينا.

الاعداد الآن لمستقبل غير واضح المعالم

ان قوات العمليات الخاصة اليوم، شانها شأن قوات العمليات الخاصة بالامس، تواجه تحديات غير عادية. فعليها أن تتكيف مع التحديات غير التقليدية التي نواجهها اليوم وتقوم في الوقت نفسه بتعديل وتطوير ما للولايات المتحدة من قدرات قتالية وهياكل دعم كي تتمكن من ان تتكيف وتواجه بفعالية تحديات المستقبل.

ولكي نكون مستعدين للمساعدة في خوض حروب بلدنا والانتصار فيها، ولكي نكون قادرين على القيام بمجموعة من عمليات الحالات الطارئة التي تنطوي على تحد، ولكي نكون مستعدين لمساعدة أصدقائنا وحلفائنا في العالم الثالث في انشاء بيئة آمنة، علينا أن نطور باستمرار اساليب ومعدات جديدة تصلح لحرب العصر الجديد الذي سنواجهه في القرن الحادي والعشرين.

علينا توقع أن يستخدم أخصامنا في صورة متزايدة طرقا ملتوية أو أساليب غير تقليدية لتجنب او إضعاف مكامن قوتنا فيما يستغلون مكامن ضعفنا. فلكي يتفادى أخصامنا مجابهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة، قد يهددوننا بالارهاب، أو أسلحة الدمار الشامل، أو الحرب الاعلامية لتحقيق أهدافهم. وعند مواجهة حرب تقليدية، يمكن لهذه الوسائل ان تستخدم أيضا لتأخير أو منع وصولنا الى مرافق هامة، وتعطيل شبكات القيادة والتحكم لدينا، ومنع حلفائنا وشركائنا في ائتلاف محتمل من دعم جهودنا، أو ايقاع اصابات أكثر من المتوقع لاضعاف عزيمتنا. وفي مواجهة هذه التهديدات غير العسكرية، يصبح عمل قواتنا المختصة بالشؤون المدنية أكثر أهمية حتى، لان لديها فهما للقطاع المدني يفوق ما لدى قواتنا التقليدية منه.

في العام الماضي، ذكرت أنه يمكن لقواتنا المختصة بالشؤون المدنية ان تلعب دورا مهما في اعداد حكومات أخرى ومواطنيها لمعالجة نتائج هجوم ارهابي. وانني أهيب بكم أن تواصلوا استكشاف طرق تستطيعون فيها أن تساهموا في هذا المجال.

واهيب بكم أن تصغوا بعناية الى الخطباء في هذا المؤتمر وهم يبحثون التحديات المستقبلية والموارد المتوفرة التي يمكن أن تساعدكم في عملكم. واشجعكم على توجيه أسئلة، وتقديم تعليقات أو اقتراحات تستند الى تجاربكم واختباراتكم الماضية وطرح أفكار جديدة. كل هذه الامور ستكون مفيدة لصانعي السياسة من جميع الوكالات وكبار القادة الذين يستعينون بها.

ستكون السنوات القادمة مرحلة امتحان لكل قواتنا المسلحة. وستضفي الضغوط على ميزانية الدفاع أهمية قصوى على قدرتنا على تقبل التغيير. وأنا واثق من أن القوات المختصة بالشؤون المدنية في هذه الايام لديها ما يلزم من الابداعية والمرونة والمهارات الاحترافية لاداء مهام جديدة، غير تقليدية، مع احتفاظها بمهاراتها التقليدية.

الديمقراطية والدفاع: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة

بقلم ديفيد اف. تراسك

يشرح كبير المؤرخين السابق في مركز الجيش الاميركي للتاريخ العسكري في هذا المقال كيف تساعد فكرة المواطن – الجندي في النظام الديمقراطي في ضمان الحريات الجوهرية الاساسية دون ان يكون ذلك على حساب ضرورة وجود قوة عسكرية.

في عام 1782، في اعقاب الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة للاستقلال عن بريطانيا (1775 – 1781)، فكر عدد من الضباط بالقيام بعصيان عسكري ضد الحكومة المدنية لشعورهم بان ما حصلوا عليه من مرتبات لا يتلائم مع الخدمات التي قدموها اثناء الحرب.

وتجمع هؤلاء الضباط في نيوبرغ بولاية نيويورك، للاستماع الى أراء قائدهم الاعلى الجنرال جورج واشنطن آملين في اعلانه تأييده لهم. ولكن جورج واشنطن رفض رفضا باتا تأييد أي تمرد عسكري، وطالب بدلا من ذلك بتسريح وحدات الجيش والاستمرار في الولاء للحكومة المدنية. وأدى موقف جورج واشنطن الحازم الى إحباط التمرد. ومنذ ذلك الحين والقيادة العسكرية في الولايات المتحدة تقبل سيطرة الحكم المدني على مقدراتها.

وهذا السجل الرائع هو نتيجة اقتناع الشعب الاميركي اقتناعا راسخا بان الاشراف المدني على القوات المسلحة هو جانب اساسي لحكم يمارسه الشعب باختيار الشعب لخدمة الشعب. ففي الحكم الديمقراطي تقرر الأكثرية السياسة العامة للبلاد، مذعنة لحكم القانون لا للقوة الغاشمة. ويساعد اشراف المدنيين على القوات العسكرية في ضمان ألا تنال القرارات الخاصة بالسياسة الدفاعية من قيم ديمقراطية اساسية، مثل حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية العقيدة.

ولكن، كما ادرك جورج واشنطن، يجب ان تكون للدول الديمقراطية -- مثل الولايات المتحدة -- قوات مسلحة. فمن حين الى آخر تبرز تهديدات وأخطار خارجية، كما تنشب في بعض المناسبات نزاعات داخلية -- مثل الحرب الاهلية الاميركية -- ينبغي على الحكومة التصدي لها بزيادة وتعزيز قواتها المسلحة. وأدت مثل هذه الظروف الى ايجاد بعض التوتر بين العسكريين والزعماء المدنيين، ولكن الغلبة كانت دائما للمدنيين.

وهناك بعض المعايير التي تحكم العلاقات المدنية-العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية منذ نشوء الامة. ويلخص لويس سميث، وهو من أبرز الخبراء في شؤون العلاقات بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية، تلك المعايير على النحو التالي:

– قيادة مدنية للسلطة التنفيذية. وتكون هذه القيادة التي تشمل صلاحياتها البلاد ككل مسؤولة امام أكثرية الشعب، من خلال انتخابات تجرى بانتظام على نحو متكرر.

– قيادة مدنية تشرف على مختلف القوات المسلحة والوزارات التي تدير الشؤون العسكرية. يكون قادة سلاح الجيش وسلاح البحرية وسلاح الطيران من العسكريين المحترفين ويخضعون لسلطة وزراء من المدنيين يعينهم الرئيس ويوافق الكونغرس على تعيينهم. أو، بعبارة اخرى، يكون هناك مسؤول مدني على رأس سلسلة القيادات العسكرية، يعاونه موظفون مدنيون يشرفون على النشاطات اليومية للقوات المسلحة.

– نصوص قانونية لإرساء سياسات اساسية تتعلق بالامن القومي. يسن اعضاء السلطة التشريعية المنتخبون من الشعب قوانين تحدد سياسات الامة من الناحية الدفاعية وسبل تطبيقها وتنظيماتها. ويتولى رئيس الدولة تنفيذ هذه القوانين. ويتضمن الدستور في الولايات المتحدة توجيهات اساسية في صدد عمل القوات العسكرية، فيما يسن الكونغرس قوانين تحدد نطاق هذا العمل.

– حماية قضائية للسيطرة المدنية. تمنع السلطة القضائية القوات العسكرية من التعرض للحريات المدنية، بما في ذلك الحريات المدنية للافراد العاملين في القوات المسلحة. وفي الولايات المتحدة تتمتع المحكمة العليا بصلاحية النظر في قضايا تتناول تعدي العسكريين أو القوات العسكرية على حقوق المواطنين.

كيف توصل الشعب الاميركي الى جعل السلطة المدنية تسيطر على القوات العسكرية؟ وكيف نجح في صيانة مثل تلك السيطرة على الرغم من تحديات ضخمة واجهها الأمن القومي في اوقات مختلفة خلال القرنين الماضيين؟

الدستور والاشراف المدني

أدى الدفاع الناجح عن المستعمرات الاميركية خلال الفترة حقبة نشؤئها ونموها الى تعزيز ثقة سكانها في ان بمقدور مليشيا او جيش من المتطوعين الدفاع عنها بصورة وافية، وأن وجود جيش دائم لم يكن ضروريا لضمان أمنها. واثبتت المجالس التشريعية في المستعمرات، التي كانت تملك سلطة التحكم بالانفاق، فاعليتها في الاحتفاظ بالسيطرة على الامور العسكرية

ومقاومة التاج البريطاني. واصبحت هذه المجالس النصير الرئيسي للافكار الاميركية التي تحذر من اخطار وجود منظمات عسكرية دائمة، وكانت المدافع الاساسي لفرض قيود مدنية على القوات المسلحة.

وهكذا اصبحت السيطرة المدنية على القوات المسلحة، اثناء الثورة، صفة ضرورية ملازمة للحرية وبالتالى للديمقراطية. كما انها اعادت تأكيد انه عندما يدعى المواطنون الى حمل السلاح في اوقات الطوارئ، فان بوسع هؤلاء ان يوفروا ما يلزم من افراد القوات المسلحة دون أي تعرض او تهديد لخير الدولة او القيم المدنية.

وكرس المؤتمر الدستوري الذي انعقد عام 1787 في فيلادلفيا، في ولاية بنسلفانيا، قدرا كبيرا من الاهتمام لمسألة الدفاع عن البلاد. وسعى الآباء المؤسسون الى الموزانة بين ضرورة تزويد الحكومة المركزية الصلاحيات اللازمة لحماية الأمن القومي من ناحية، والرغبة في الحفاظ على الحريات المدنية والسياسية من ناحية اخرى.

وأثرت عدة آليات هيكلية اختارها الآباء المؤسسون للتحرز من حكومة مركزية قوية تتعسف بسلطاتها على نصوص الدستور الخاصة بالقوات المسلحة ومنها:

– الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور، تعطي الرئيس دورا مزدوجا: دور رئيس الدولة ودور القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهذا يضمن ان يكون رئيس الدولة المدني رئيسا لتسلسل القيادات العسكرية؛ كما يضمن، من خلال سلطة القيادة، سيطرة مدنية على رسم السياسة العسكرية.

– الفقرة الثامنة من المادة الاولى من الدستور، تعطي السلطة التشريعية صلاحية «توفير سبل الدفاع العام،» معددة صلاحيات محددة مثل «اعلان الحرب» ، و «انشاء الجيوش ةتأمين نفقاتها،» و «تكوين قوة بحرية التكفل بها.» وهذه النصوص تمنع السلطة التنفيذية من شن حرب دون الحصول على موافقة السلطة التشريعية.

كما تتضمن «وثيقة الحقوق» بندين لهما أهمية كبيرة بالنسبة الى القوات العسكرية هما:

– التعديل الثاني للدستور الذي يعيد تأكيد دور المواطن – الجندي، أي «حق الناس في اقتناء اسلحة وحملها.»

– التعديل الثالث الذي يحمي المواطنين الاميركيين من عادة كانت سائدة قبل الثورة، وهي اقامة جنود في منازل مواطنين «دون رضى المالك.»

وباستثناء فترة الحرب الاهلية الاميركية، ربما كان غياب أي تهديدات خطيرة دائمة لأمن الولايات المتحدة القومي حتى القرن العشرين هو أكثر الاسباب اهمية لاستمرار التزام مبدأ سيطرة المدنيين. وكان لاستقرار ميزان القوى في اوروبا منذ هزيمة نابليون حتى عام 1914 تأثير كبير في صيانة أمن الولايات المتحدة. وحيث ادى هذا الاستقرار في ميزان القوى الى ثني اوروبا عن التدخل في شؤون العالم الجديد، تمكن الاميركيون من التركيز على شؤونهم الداخلية: دعم الوحدة السياسية، والتوسع باتجاه الغرب، والنمو الاقتصادي. ولم تكن الامة آنذاك في حاجة الا الى قوات مسلحة صغيرة كان محور عملها مهمات تقوم بها في اوقات السلم لانها كانت تستطيع الاعتماد على الحواجز الجغرافية -- المساحات الشاسعة من مياه المحيطين التي تحيط بها -- في ضمان امنها.

وفي ضوء هذه الظروف، ظل تفضيل الامة لفكرة المواطن – الجندي بدلا من الاعتماد على محترفين يخدمون لآجال طويلة راسخا. وفي عام 1826، اعرب وزير الحربية عن آراء الناس بدقة إذ قال «من بين المبادئ السياسية العامة التي اعتنقتها الولايات المتحدة معتبرة اياها حقائق لا يرقى اليها الشك، ليس هناك ما يلقى تاييدا شاملا أكثر من فكرة ان مليشيا منظمة تنظيما جيدا ومنضبطة كليا هي وسيلة الدفاع الطبيعية لشعب حر.»

الحرب الاهلية وما بعدها

ارغمت الحرب الاهلية الاميركية التي دارت رحاها من عام 1861 الى 1865 كلا من الطرفين على تجهيز جيوش كبيرة العدد لا عمل لها سوى القتال، وتكريس معظم الموارد للمجهود الحربي. وتعرض مبدأ السيطرة المدنية، الذي برهن عن قوة وثبات رائعين في اوقات السلم، للامتحان. فما الذي يحدث اثناء ازمة قومية شديدة طارئة؟ هل تطغى الاولويات والقيم العسكرية على المؤسسات المدنية القائمة؟

استخدم الرئيس ابراهام لينكولن استخداما بعيد المدى لسلطاته كقائد عام للقوات المسلحة. ولم يواجه أي رئيس قبله تحديا مشابها؛ فلم يتوقع أي منهم الاجراءات الاستثنائية، في المجالين المدني والعسكري، التي يتطلبها خوض حرب كبيرة.

كان على لينكولن أن يعد جيشا ضخما للقتال، وأن يبني بحرية قوية. وعلى الرغم من هذا المجهود الحربي الضخم، كان لينكولن حازما في الحفاظ على السيطرة المدنية على القوات المسلحة. واثناء بحثه عن قائد لجيش البوتوماك، لم يتردد لنكولن في تأكيد سلطته العليا في اتصالاته مع القادة في الميدان. وبالاضافة الى ذلك، ارسل الرئيس في نهاية الحرب رسالة شديدة اللهجة -- من خلال وزير الحربية، الى الجنرال يوليسيس اس. غرانت، قائد قواته في الميدان، عندما كان الجيش الكونفدرالي بقيادة الجنرال روبرت لي، على وشك الاستسلام. وتضمنت الرسالة آراء الرئيس بالتفصيل حول هذه المسألة. قال لينكولن في رسالته الى قائد جيوشه: «يجب الا تقرر، او تبحث، (مع الجنرال لي) أية مسألة سياسية. فمثل تلك المسائل من صلاحيات الرئيس، ولا يخضعها لأي مباحثات او اتفاقيات عسكرية.»

وبدا في بعض الاحيان ان استخدام لينكولن لسلطاته كقائد عام يهدد الحريات المدنية. فقد اوقف العمل بقانون يحرم سجن شخص بدون محاكمة، وسمح باستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة اشخاص اتهموا بمساندة التمرد. وتدخلت السلطة القضائية الفدرالية بعد الحرب لتعيد توطيد سلطتها، وتلغي

اجراءات اتخذت في وقت الحرب وتسببت في انتهاكات خطيرة لحريات شخصية. ومن بين أشياء اخرى فعلتها المحكام، فانها نطاق صلاحيات المحاكم العسكرية، ومنعت إساءة معاملة المعتقلين السياسيين. وحتى في وقت الاخطار الكبرى، بقيت القيم الديمقراطية الاساسية التي تلتزمها الأمة معمولا بها.

وكان يُنظَرُ الى الحرب الأهلية على انها كارثة تحدث مرة واحدة. ولم ير الناس حاجة الى اجراء تغييرات دائمة في السياسات والممارسات العسكرية كرد فعل لتهديد من شأنه الا يتكرر مطلقا. وبعد ان انتهت الحرب مباشرة، سُرِحَتْ القوات المسلحة شديدة البأس، وعادت الى الحالة التي كانت عليها قبل الحرب.

ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر، اصبحت الولايات المتحدة معترفا بها كواحدة من الدول الكبرى طبقا لمعايير مثل الانتاج الصناعي والثروة القومية والسكان، ولكن قواتها المسلحة كانت متخافة كثيرا عن القوات المسلحة للدول الكبرى الاخرى. وعكس هذا الوضع الاعتقاد المستمر بان الامة تستطيع، بفضل الحماية التي يوفرها المحيطان الشاسعان والمناطق القطبية، ان تتفادى التورط باعمال حربية وتتجنب بذلك نفقات قوات مسلحة مقاتلة على درجة عالية من الاحتراف تماثل القوات التي تحتفظ بها دول كبرى اخرى.

الحربان العالميتان.

عندما يندر وقوع الحروب ولا تتسبب تلك، عندما تقع، بما يذكر من الفوضى والاضطراب، يكون من الاسهل فرض سيطرة مدنية على الفوات المسلحة الاحتفاظ بها. ولكن ازدياد واتساع العمليات الحربية في فترة ما بعد 1914 زادا بدرجة كبيرة من مكانة القوات المسلحة وضعاها في حيز أعلى في سلّم الاولويات. ماذا حدث، اذا، للسيطرة المدنية على القوات العسكرية في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية؟

إن تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى في نيسان / ابريل 1917 دلّ على حصول تغيير في سياسة البلاد الأمنية . وتتطلب القلق المتزايد حيال الأمن القومي إدخال تحسينات على وسائل تنسيق جهود جهاز الحكم المدني والمؤسسة العسكرية، اذ ان الاثنين كانا يواجهان مهمة اجراء تعبئة سريعة للقدرات الحربية على نطاق ضخم لم يكن يخطر ببال. فعلى الجانب العسكري، عكفت وزارتا الحربية والبحرية على أعمال اعادة التنظيم وزيادة القدرات. وعلى الجانب المدني، أنشأ الرئيس وودرو ويلسون عدة وكالات للطوارئ لتولى اعمال التعبئة ونشر القوات المسلحة بأسرع ما يمكن.

وظهر تقسيم واضح لمسؤولية المجهود الحربي خلال فترة القتال القصيرة من نيسان / ابريل 1917 الى تشرين الثاني / نوفمبر 1918. فمن ناحية أعطي القادة العسكريون حرية كبيرة في تنفيذ العمليات الميدانية عندما كانت الاجراءات التكتيكية لا تتعرض للاهداف السياسية الأكبر التي تريد الامة تحقيقها. ومن ناحية اخرى تحكم الزعماء المدنيون الى حد بعيد بعملية التعبئة، عاملين بتعاون تام مع الوزارات المختصة بالشؤون العسكرية.

ورغم التوسع الهائل في حجم ومكانة القوات المسلحة، لم تتراخ ابدا سيطرة المدنيين خلال الحرب العالمية الأولى، فقد احتفظ ويلسون بقبضة حازمة على القوات المسلحة، عاملا من خلال رؤساء مدنيين للوزارات المختصة بالشؤون العسكرية. وقد حدث انتهاك واحد فقط للنموذج التقليدي. فقبيل انتهاء الحرب مباشرة، أعلن الجنرال جون بيرشينغ، القائد العام لقوات الحملة الاميركية، معارضته لسياسة الرئيس ويلسون التي تهدف الى عقد هدنة مع المانيا. ولكن عند انتهاء الحرب لم يسع الرئيس ويلسون الى اتخاذ اجراء تأديبي بحق الجنرال بيرشينغ.

وحصل بعض التعرض للحريات المدنية اثناء الحرب. فقد تعرض سياسيون متطرفون ومعترضون على الانضمام الى القوات المسلحة، واميركيون من اصل الماني للاضطهاد في بعض الاحيان نتيجة لتغلب العاطفة الشعبية على الرأي السليم لدى اشتداد حدة المعركة. ولحسن الحظ، نجح القضاء، كما فعل اثناء الحرب الأهلية، في تخفيف اثار بعض تلك الاخطاء الخطيرة، وفي نهاية المطاف أصلح الامور.

وبالاضافة الى رفض مجلس الشيوخ لمعاهدة فرساي، ورفضه بالتالي لعصبة الأمم، احجم الشعب الاميركي عن تشجيع خروج ويلسون الثوري على السياسة الخارجية القديمة التي تنادي بالعزلة. ولم يكن الشعب الاميركي مقتنعا حتى ذلك الوقت بأنه يتعين على الولايات ان تتعاطى بشؤون العالم القديم لضمان أمن اميركا، كما كان الشعب يعارض ايضا الاحتفاظ بجيش كبير مستعد للقتال لمساندة سياسة خارجية نشطة. ولذلك عادت الولايات المتحدة، في الفترة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، الى سياسة العزلة التي كانت تعتمدها في القرن التاسع عشر.

وشابهت التطورات التي حصلت اثناء الحرب العالمية الثانية تلك التي حصلت اثناء الحرب العالمية الأولى في كثير من الأوجه. وباتباع السابقة التي ارسيت خلال 1917-1918، أنشأ الرئيس فرانكلين د. روزفلت كثيرا من وكالات الطوارئ لادارة ما أسماه «ترسانة الديمقراطية.» وتجمع رؤساء القوات المسلحة المحترفون في هيئة الاركان المشتركة، التي تولت تنظيم التعاون الضروي الداخلي بين القوات المسلحة، ورتبت توزيع الموارد على ميادين القتال. وعلى الرغم من سيطرة المدنيين على وكالات الطوارئ، ظل القادة العسكريون بزيهم الرسمي احرارا في ادارة العمليات الحربية في ميدان القتال، شرط الا تتعارض اعمالهم مع سياسة الرئيس واستراتيجيته.

ورغم أن أزمة الحرب عززت من اشتراك العسكريين في التخطيط القومي وعملية اتخاذ القرار، لم يبد القادة العسكريون أي ميل لإزاحة النفوذ المدني والحلول محله. وشملت مؤسسة الدفاع التي تم توسيعها بدرجة كبيرة كثيرا من المدنيين والمواطنين -الجنود، الذين تشربوا بالتقاليد الراسخة للاشراف

المدني. وكما حدث اثناء الحرب العالمية الأولى، تدخل القضاء واستخدم سلطته لوقف انتهاكات الحقوق المدنية. وبعد ان وضعت الحرب اوزارها، وزعت تعويضات على اميركيين من اصل ياباني، كتعويض جزئي على الاقل لاعتقالهم اثناء الحرب.

الخاتمة

ما هي دوافع الابقاء على سيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية، بل تعزيز هذه السيطرة، في الولايات المتحدة؟

ينظر الاميركيون الى توسيع المؤسسة العسكرية على انه اجراء لا مفر منه لضمان صيانة حرياتهم. كما انهم يرون السيطرة المدنية على هذه المؤسسة العسكرية ناحية لا غنى عنها للعملية الديمقراطية التي يعملون للحفاظ عليها.

خلال السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر اصبحت القوات المسلحة قوات محترفة للغاية، واستمر هذا الاتجاه في القرن العشرين. ويتطلب ذلك من كل ضابط التزام القيام بالعمل العسكري وفق اعلى المعايير التقنية في المجال الذي يختاره. ومن ثم فان الاحترافية هذه -- طبقا لتعريفها في هذا المجال -- تعني ايضا الالتزام السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

وساعدت القناعات الايديولوجية والتزام المهنية العسكرية في الحؤول دون تزايد النفوذ العسكري غير المشروع في أجهزة الحكم في الولايات المتحدة أبان الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. ولم يكن الحفاظ على السيطرة المدنية نابعا من قوى ودوافع غير شخصية، وانما من التزام نشط ومتواصل من جانب المدنيين والعسكريين بفكرة اثبتت صحتها في اوقات اليسر كما في اوقات العسر.

وكتب لويس سميث يقول «إن السيطرة المدنية -- بصرف النظر عن مقدار رسوخها في الدستور والقوانين -- لا تبطق تلقائيا. فهي، مثل أي مبدأ آخر، يجب ان تلقى قبولا واحتراما في فكر الناس اذا كان لها ان تسود. وهي تتطلب، مثل أية سياسة اخرى، ترجمة الى إدارة فعالة.» وإن تجربة الولايات المتحدة في الشؤون المدنية العسكرية تثبت صحة هذا الرأي.

العلاقات المدنية-العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

بقلم لويس غودمان

يتناول عميد كلية الخدمات الدولية بالجامعة الاميركية في واشنطن في المقال التالي التغييرات التي حدثت في العلاقات المدنية - العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، ويتطلع الى ما تدعو اليه الحاجة للمحافظة على هذه العلاقة.

منذ عام 1985، تدنى عدد الرجال والنساء العاملين في القوات المسلحة لدى مختلف البلدان في جميع انحاء العالم بأكثر من 15 بالمائة، كما تدنى الانفاق العسكري الاجمالي بأكثر من ضعف هذه النسبة. ومع أن هذه الارقام تعكس التخفيضات التي نفذت في دول لديها قوات عسكرية ضخمة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، فقد حصلت تخفيضات لها شأنها أيضا في دول مثل السلفادور والارجنتين وغانا وجنوب افريقيا والهند وفيتنام.

وجاءت هذه التخفيضات الى حد كبير نتيجة لتغير البيئة الأمنية في اعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي. لقد انتهى العصر الذي كانت تدعو فيه الحاجة الى نشر قوات قتالية كبيرة في حالة استعداد قتالي عالية، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات القليلة. وقد بدأت الولايات المتحدة وروسيا، ومعظم حلفائهما -- ومنها كثير من الدول التي اخذت تتبنى الديمقراطية -- برامجا عسكرية لتخفيض اعداد القوات العسكرية، وتحويل بعض الصناعات العسكرية الى أخرى مدنية.

ورغم تخفيض اعداد القوات المسلحة، لا تزال المؤسسة العسكرية -- في كل بلدان العالم تقريبا -- أكبر مؤسسات الدولة وافضلها تمويلا وتنظيما. وتفوق الميزانية العسكرية بمقدار كبير ميزانية أية مؤسسة أخرى تليها في المرتبة، سواء كانت تلك وزارة حكومية او مؤسسة خاصة. فما هي مفاعيل ذلك بالنسبة الى العلاقات المدنية - العسكرية في العالم باسره، وبصفة خاصة في الدول التي تتجه نحو الديمقراطية ولديها نظم سياسية هشة؟ ومن يمسك بمقاليد الأمور؟ وهل توجد سيطرة مدنية كافية على القوات المسلحة لضمان عدم تدخل الجيش في عمل الحكومات إجمالا؟

مؤشرات الديمقراطية

ما هو نوع المؤشرات التي قد يبحث عنها المرء للاجابة عن هذه الاسئلة؟ ربما كانت اميركا اللاتينية المنطقة التي تقدم افضل سجل في هذا المجال. ففي 1979 كان رؤساء الدول في 19 من البلدان الواقعة في الجزء الرئيسي من القارة بين الارجنتين ونهر ريو غراندي على الحدود بين تكساس والمكسيك من الضباط العسكريين. واليوم ليس هناك اي رئيس دولة عسكري واحد. وفي الواقع، ان الانقلاب العسكري الوحيد الذي نجح في نصف الكرة الغربي منذ نهاية الحرب الباردة وقع في هايتي عام 1994 عندما اعيد الحكم المدني الى البلاد.

ومما يؤيد صحة هذه المؤشرات ان منظمة الدول الاميركية طلبت، في بيان التزام الديمقراطية الصادر في سينتياغو عام 1991، الى الامين العام للمنظمة أن يعمل لتوفير حوافز لإعادة الديمقراطية في أي بلد يقوم فيه العسكريون بانقلاب على نظام حكم ديمقراطي.

وفي حين أن بعض الدول في اجزاء اخرى من العالم هي اقل التزاما بتقوية قدرة منظماتها الاقليمية على مساندة الديمقراطية، فان الحكومات العسكرية -- مثل تلك القائمة في نيجيريا وبورما -- والانقلابات العسكرية التي وقعت في سيرا ليون عام 1997، هي الاستثناء وليست القاعدة.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبحت الانقلابات والحكومات العسكرية نادرة جدا لدرجة تدعو فيها الحاجة الى ايجاد مقاييس دقيقة جدا لمعرفة اذا ما كانت القوات المسلحة تعمل لتقوية الديمقراطية في بلادها أو لاضعافها. ومع ان من الضروري ان تحترم المؤسسة العسكرية، مثل جميع اجهزة السلطة التنفيذية في دولة ديمقراطية، حكم القانون وتتلقى اوامرها من السلطة العليا المنتخبة من الشعب، فان من المهم بدرجة متساوية الا تعمل اجهزة الحكومة غير العسكرية في ادارة القوات المسلحة بصورة مفصلة من خلال السيطرة المدنية على وظائف عسكرية محددة.

مهمات انتقالية

كيف تستطيع دولة ما ان تعرف طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية لديها عندما يكون المدنيون يسيطرون في الظاهر على اكثرية حكومات العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ ان أحد الردود الاساسية على هذا التساؤل هو في ما إذا كانت المؤسسة

العسكرية كثيرا جدا او قليلا جدا من المسؤوليات في نظام البلاد السياسي.

وفي حين ان الهدف الاساسي للقوات المسلحة فى دول العالم هو توفير الامن للبلاد، فقد ادى تخفيض اعداد القوات العسكرية الى تكليف هذه القوات مهمات جديدة تقوم بها. وتتراوح هذه الأعمال بين مساندة جهود الشرطة في حفظ النظام الداخلي، ومكافحة التدهور البيئي، وتوفير خدمات صحية وتربوية، وبناء الطرق والجسور.

وتقترن مهمة القوات العسكرية الثانوية التقليدية المتمثلة باغاثة منكوبي الكوارث -- وتشمل توفير المواد الغذائية والمأوى والرعاية الطبية والامان لضحايا الفيضانات والعواصف والقحط والزلازل والاضطرابات المدنية -- بمهمة جديدة للقوات العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة وهي القيام بعمليات حفظ السلام ودعم الديمقراطية او تسوية النزاعات في العالم من خلال الاشتراك في جهود دولية تبذل برعاية الأمم المتحدة او هيئات دولية أخرى.

وتُعتبر مثل تلك المهمات الثانوية مهمات قصيرة الأجل او انتقالية عادة، ويتم الاضطلاع بها بالاضافة الى المهمة العسكرية الاساسية وهي ردع العدوان من خلال الاستعداد القتالي. وهكذا يتعين وضع جدول زمني لاعادة تلك المهام الانتقالية الى اجهزة مدنية؛ كذلك يتعين إرساء ضوابط للحصول على تفويض من السلطات المدنية (التنفيذية والتشريعية) إذا كانت هناك حاجة الى تمديد الجدول الزمني لتلك المهمات الانتقالية.

ضوابط وتوازنات

تحدد القوانين المتبعة في كثير من البلدان الديمقراطية بدقة المهام التي تضطلع بها القوات العسكرية، كما تحدد الاجراءات الواجب اتباعها كي تقرر حكومة البلد المعني أن هناك حالة طارئة تستدعي معالجة عاجلة وتبرر عدم تطبيق تلك النصوص استثناء. ولكن التطبيق السياسي لتلك الاحكام يختلف بين دولة واخرى طبقا لتراثها القانوني.

فمثلا يتبنى عدد من الحكومات في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية نظما قانونية تحمي الديمقراطية بمنح رؤساء الدول وقادة وحدات الشرطة والقوات المسلحة «حق استخدام صلاحيات غير عادية» بصورة موقتة لتعليق مراعاة الحريات المدنية، ولكي تقوم القوات المسلحة بدور محدد في الدفاع عن المصالح الدائمة للأمة. ومن خلال السماح للمؤسسة العسكرية بالقيام بدور مؤسسة حراسة تقرر ماهية المصالح الدائمة للأمة، تتم المشاركة المدنية تحت تهديد استخدام الجيش لحق الفيتو.

ولمعرفة ما اذا كان قيام المؤسسة العسكرية بمهمة معينة يقوي الديمقراطية ام يضعفها، من الضروري ان تطرح اسئلة قليلة محددة. السؤال الأول هو ما إذا كان قيام القوات العسكرية بمهمة غير تقليدية يعزز فرص تدعيم الديمقراطية. فمثلا إذا كان مسؤولو التعليم والرعاية الصحية غير قادرين على خدمة المناطق الريفية المنعزلة، حينئذ قد يكون قيام القوات العسكرية بهذه الاعمال امرا حيويا للحفاظ على وحدة الأمة او تشجيع النمو الاقتصادي.

وهناك سؤال آخر هو: كيف يؤثر قيام القوات المسلحة بمهام غير قتالية على طبيعة مشاركة تلك القوات في رسم سياسات البلاد. فمثلا، إذا قامت القوات العسكرية بدور في عمل مدني، أو حفظ الامن الداخلي، أو التعليم، او الاقتصاد، يمكن تنفيذه بطريقة لا تجعل الدولة او القوات المسلحة تكتسب امتيازات إضافية، يمكن عندئذ القول ان التنفيذ الناجح لتلك المهام يعزز الديمقراطية.

وفي بعض الاحيان يبدو ان المؤسسة العسكرية قد تسعى بلا هوادة لتدعيم مصالحها المؤسساتية لدرجة انها تتنافس بصورة مباشرة مع الاحزاب السياسية على السلطة. وحيث ان تلك المؤسسة هي أكبر مؤسسات الدولة، ولديها افضل الموارد، وتتمتع بافضل تنظيم في معظم بلاد العالم، تكون لديها قدرة هائلة على تحقيق مصالحها أذا ما اختارت ان تفعل ذلك. ومع انه قد يكون من الصعب على المؤسسة العسكرية ان تحتفظ بالتأييد الشعبي والشرعية المطلوبين للقيام بذلك علانية لفترات طويلة، فانها تستطيع ان تلحق ضررا بالغا بعملية بناء الديمقراطية من خلال السعي لخدمة مصالحها او من خلال ترهيب خصومها او الوقوف علنا في طريقهم.

وفي النهاية، فان من المهم ايضا، أن يُنْظَر الى قيام القوات العسكرية بمهام غير قتالية على الأقل على انه معين لدعم الديمقراطية، هذا إذا لم يلحق ذلك ضررا بقدرة تلك القوات على القيام بمهمتها الاساسية وهي توفير الأمن الخارجي للأمة.

خبراء الدفاع المدني

في حين شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تقدما مثيرا للإعجاب في انتخاب مدنيين لمناصب عليا، ما زالت هناك ثغرات كبيرة في الأسس الاجتماعية والمؤسساتية لدى كثير من الدول. فقليل من المدنيين في معظم الديمقراطيات الوليدة الناشئة لديهم ما يكفي من معرفة وفهم المتطلبات المؤسساتية للقوات المسلحة كي يكونوا خبراء في سياسة الدفاع المدني. ومثل هؤلاء الخبراء ضروريون كحلقة وصل بين القوات المسلحة والمجتمع. كما يحتاج ضباط الجيش -- الذين يرغبون في لعب ادوار عسكرية احترافية بحتة -- الى نظراء مدنيين يثقون بهم كي يتفهموا احتياجات البنية التحتية العسكرية.

وهذا امر بالغ الاهمية في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث ادى انتهاء المنافسة بين القوتيين العظميين، والتغييرات التي حدثت في بنية القوات المسلحة نتيجة للتقدم التكنولوجي، الى بروز حالة من عدم اليقين أمام المخططين العسكريين في جميع انحاء العالم. وحيث ان التغييرات في العمليات العسكرية تحبذ ان تكون القوات العسكرية أقل عددا واسرع تحركا، وتعتمد

بدرجة متزايدة على التكنولوجيات المعقدة للغاية، والتحسينات التي ادخلت على القدرات العسكرية، فان ضباط الجيش اصبحوا في حاجة الى التأكد من أن المدنيين المسؤولين عن الاشراف يتفهون احتياجاتهم. وبدون مثل تلك الخبرة، فان الثقة التي تدعو اليها الحاجة لدعم العلاقات المدنية العسكرية يمكن ان تتآكل بسهولة. وقد ساهم غياب مثل تلك المهارات في ايجاد عزلة متبادلة وانهيار سياسي في كثير من الدول.

وفي المستقبل، سيتطلب الايقاع السريع، وتعقيدات عالم متغير، ان تتعاون كل من السلطات العسكرية والمدنية تعاونا وثيقا لكي تفهم كل منهما احتياجات الاخرى. وهذا التحدى المروع هو المحك لتقوية العلاقات المدنية–العسكرية.

الشراكة من اجل السلام
مقابلة مع الجنرال جون ج. شيهان

تقدمت منظمة حلف شمال الاطلسي وتعرف بـ «ناتو» بفكرة الشراكة من اجل السلام في قمة بروكسل في عام 1994، لتقوية العلاقات بين حلف شمال الاطلسي والدول غير الاعضاء في الحلف. ومن خلال تشجيع روح التعاون والالتزام العمليين بالمباديء الديمقراطية، يعمل الشركاء معا لخلق صراحة اعظم في مجالات مثل العلاقات المدنية – العسكرية، والسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة. وتحدث الجنرال جون شيهان، القائد الاعلى لقوات حلف شمال الاطلسي، في هذه المقابلة مع المحرر ديفيد بيتس، عن الشراكة من اجل السلام، وما تعنيه هذه الشراكة في عالم اليوم.

سؤال: ما هي بعض العقبات التي تعترض سيطرة المدنيين على القوات المسلحة؟ من الواضح ان لدينا منذ زمن طويل تقليدا يقضي بذلك في الولايات المتحدة والديمقراطيات الآخرى. فما هو الوقت -- في رأيك -- الذي تستغرقه هذه الفكرة لكي تصبح مقبولة وراسخة في مجتمع ما؟

شيهان: انها تستغرق وقتا لا بأس به. هناك درجات مختلفة من التطور. وهناك درجات مختلفة من النضج. وهذا الامر يحصل في كل بلد، ولكن بصورة متفاوتة. ولكننا سنبلغ تلك الغاية في نهاية المطاف. ولذلك فانني متفائل جدا حيال هذا الامر.

سؤال: ماذا تفعل الشراكة من اجل السلام لتشجيع سيطرة المدنيين على القوات العسكرية، وبصفة خاصة في الديمقراطيات الناشئة في اوروبا الشرقية والوسطى والبلدان التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا؟

شيهان: يتم القيام بهذا الامر بطريقتين. الاولى، تعقد سلسلة من الندوات حول موضوع السيطرة المدنية على القوات العسكرية. وعلى سبيل المثال، هناك حلقة دراسية عقدت هنا في الولايات المتحدة في اواسط شهر حزيران / يونيو الماضي، دعونا اليها شخصيات لها خبرة في هذه المسالة، منها وزراء سابقون للقوات المسلحة، للتحدث عن دورها في هذه العملية. هذه طريقة.

الطريقة الاخرى لها صلة بالوضع القانوني للقوات المسلحة التي تشترك في «الشراكة من اجل السلام». فمثلا، إذا ارسلت دولة ما قوات للاشتراك في تدريب تجريه «الشراكة من اجل السلام»، فان قرار إرسال تلك القوات غالبا ما يتخذه البرلمان. كذلك يتعين ان يوافق البرلمان في تلك الدول على الاتفاقيات التي تعقد بهذا الشأن.

سؤال: هل هناك نشاطات معينة تقوم بها الشراكة من أجل السلام من شأنها ان تشجع بصورة عملية سيطرة المدنيين على القوات المسلحة؟

شيهان: إن تعاون قوات عسكرية من بلدان مختلفة وتعاونها معا يشجع بشكل عملي سيطرة المدنيين على القوات المسلحة. فمثلا، نحن نساعد في تشكيل قوة لحفظ السلام من دول آسيا الوسطى، من ثلاث دول مختلفة -- اوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان. ومع ان هذه الدول كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي سابقا، لم تكن معتادة على التعاون معا. وما نفعله الآن، هو مساعدتها في العمل معا، من منظور اقليمي. وعليه، فاننا من وجهة النظر هذه، نساعدها في إزالة بعض الحواجز التاريخية التي كانت قائمة.

وما زالت هناك حالات لا تستطيع فيها قوات من احدى الدول ان تعبر اراضي دولة اخرى. وما نحاول عمله الآن هو مساعدة تلك الدول التي لم تكن على وفاق في الماضي في التعاون مجددا بطريقة مختلفة.

واعتقد ان قضية توسيع ناتو كانت مُعينة. فالحوار بين الدول ذات الحدود المشتركة ساعد، مثلا، في تخفيف حدة التوترات الاثنية.

ولذا فانني اعتقد، بصورة عامة، ان هناك الكثير من الاعمال والنشاطات التي تساعد في في تحطيم التقاليد السلبية، وإرساء تقاليد للتعاون.

سؤال: قلت، في شهادة ادليت بها في الكونغرس في اوائل هذا العام عن سيطرة المدنيين على القوات العسكرية، «إن سعة ادراك القائد قائد وقدرته على فهم الابعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية لنزاع او ازمة ما فهما كاملا يساوي في اهميته اتقانه وسائل الحل التقليدي المتمثل باستخدام القوة النارية.» هل وجدت ان العقلية العسكرية في المجتمعات الشيوعية سابقا اخذت في الانحسار؟

شيهان: انها في مرحلة انتقالية. فإذا كانت هناك مؤسسات عسكرية بقيت لمدة 50 عاما تعمل ضمن اطار واحد وتعمل وفق نهج واحد، فمن الصعب جدا عليها ان تتغير. ولكننا نجد ان الناس الاصغر سنا لا يجدون صعوبة في التكيّف. فمثلا، عندما نجري تدريب الشراكة من اجل السلام، نقوم بمراجعة بعد التدريب حيث نجمع كل القوات معا ونجري عملية نقد علني لنبين اوجه الصواب واوجه الخطأ في ما قمنا به. وعندما بدأنا هذا

الامر قبل سنتين كان غير مستساغ ابدا. ففي النظام السوفياتي القديم لا يجوز انتقاد الضباط الاعلى رتبة في الوحدة العسكرية. وكان كل ما يقولونه هو «هذه هي الطريقة المتبعة.» والآن يتضايق هؤلاء إذا لم نقم بمراجعة بعد التدريب. ولكن لا يزال هناك بعض كبار السن الذين يجدون صعوبة في التكيف.

سؤال: هل يختلف فهم العسكريين لفكرة سيطرة المدنيين على القوات العسكرية عن فهم المدنيين لهذه الفكرة؟ هل تجرى دراسة لهذه القضية؟

شيهان: هذه القضية تدرس في أماكن مثل مركز مارشال (مركز جورج مارشال الاوروبي لدراسات الأمن) حيث تضم قاعات الدرس كل من المدنيين والعسكريين. وتجد ان هناك درجات متفاوتة من التفهم لما يقوم به مجتمع لكي يمارس المدنيون سيطرتهم وإشرافهم على القوات المسلحة. وبصورة عامة يتعلم كل منهم كيف يتكيف، كما انهم يطرحون الاسئلة الصحيحة؟

وكما يجد بعض العسكريين صعوبة في التكييف مع الحقائق الجديدة، هناك بعض المدنيين ممن يتعلمون ما هي الاسئلة الصحيحة التي يطرحونها، وما هي المسؤوليات التي تضطلع بها البرلمانات. ولكني اعتقد بوجه عام ان معظمهم يسير في الاتجاه الصحيح.

سؤال: ما هي انواع البرامج التي تساعدهم لكي يسيروا في ذلك الاتجاه؟

شيهان: يوجد الكثير من البرامج. فالكونغرس الاميركي مثلا، لديه علاقة مع برلمانات اخرى. كما ان مجلس شمال الاطلسي لديه ايضا علاقات برلمانية، ويدعو اعضاء من الكونغرس الاميركي للحوار مع اعضاء برلملنات أخرى. كما يراقب وزراء من دول اخرى تدريبات الشراكة من اجل السلام. وبالتالي هناك عدد كبير من النشاطات، ولا يوجد حل وحيد.

لمزيد من الاطلاع، باللغة الانكليزية، على مؤلفات تتناول الموضوع الرجاء مراجعة التالي:

Selected List of Books and Articles on Civil-Military Relations

Busza, Eva
"Transition and Civil-Military Relations in Poland and Russia," Communist and Post-Communist Studies, vol. 29, no. 2, June 1996, pp. 167-184.

Cimbala, Stephen J.
Clinton and Post-Cold War Defense, New York: Praeger Press, 1996.

Cohen, Eliot A.
"Civil-Military Relations: Are U.S. Forces Overstretched?" Orbis, vol. 41, no. 2, Spring 1997, pp. 177-187.

Diamond, Larry and Marc F. Plattner
Civil-Military Relations and Democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Donnelly, Chris
"Defense Transformation in the New Democracies: A Framework for Tackling the Problem," Nato Review, no. 1, January 1997.

Feaver, Peter D.
"The Civil-Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control," Armed Forces and Society, vol. 23, no. 2, Winter 1996, pp. 149-178.

Fisher, Louis
"Congressional Checks on Military Initiatives," Political Science Quarterly, vol. 109, no. 5, Winter 1994-95, pp. 739-762.

Frazer, Jendayi
"Conceptualizing Civil-Military Relations During Democratic Transition," Africa Quarterly, vol. 42, no. 1-2, 1995, pp. 39-48.

Goodpaster, Andrew J. and Samuel P. Huntington
Civil-Military Relations. Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1977.

Hendrickson, David C.
Reforming Defense: The State of American Civil-Military Relations. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1988.

Holmes, H. Allen
"Civil Affairs Soldiers Are Crucial to Peace," Defense Issues, vol. 11, no. 60, June 1996. This can be accessed on the Web at: http://www.dtic.dla.mil/defenselink/pubs/di96/di1160.html

Huntington, Samuel P.
"Reforming Civil-Military Relations," Journal of Democracy, vol. 6, no. 4, October 1995, pp. 9-16.

Huntington, Samuel P.
The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations. Bloomington: Indiana University Press, 1959.

Huntington, Samuel P.
"The Ungovernability of Democracy," American Enterprise, vol. 4, November/ December 1993, pp. 34-37.

Johnson, Douglas and Steven Metz
"Civil-Military Relations in the United States: The State of the Debate," Washington Quarterly, vol. 18, no.1, Winter 1995, pp. 197-213.

Kohn, Richard H.
"Out of Control: The Crisis in Civil-Military Relations," National Interest, no. 35, Spring 1994, pp. 3-17.

Metz, Steven and James Kievet
The Revolution in Military Affairs and Conflict Short of War. Carlisle Barracks, PA: U.S. Army War College Strategic Studies Institute, 1994.

Miller, Laura L. and Charles Moskos
"Humanitarians or Warriors? Race, Gender, and Combat Status in Operation Restore Hope," Armed Forces and Society, vol. 21, no. 4, Summer 1995, pp. 615-637.

Norden, Deborah L.
"Redefining Political-Military Relations in Latin America: Issues of the New Democratic Era," Armed Forces and Society, vol. 22, no. 3, Spring 1996, pp. 419-440.

Perry, William
"Civilian Control of the Military," Speech given at Chilean Defense Ministry explaining how in democracies the armed forces and all defense needs are subject to and benefit from civilian
control, March 11, 1996, PDQ, Text No. 426837.

Powell, Colin, John Lehman, William Odom, Samuel Huntington and Richard H. Kohn
"Exchange on Civil-Military Relations," National Interest, no. 36, Summer 1994, pp. 23-31.

Sarkesian, Sam C. and Robert E. Connor
America's Armed Forces: A Handbook of Current and Future Capabilities, Westport, CT: Greenwood Press, 1996.

Schiff, Rebecca L.
"Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance," Armed Forces and Society, vol. 22, no. 1, Fall 1995, pp. 7-24.

Schulz, Donald E. and Marcella Gabriel
Latin America: The Unfinished Business of Security, Carlisle Barracks, PA: U.S. Army War College Strategic Studies Institute, 1993.

Smith, Louis B.
American Democracy and Military Power: A Study of Civil Control of the Military Power in the United States. Chicago: University of Chicago Press, 1951.

Snider, Don and Miranda A. Carlton-Carew
U.S. Civil-Military Relations: In Crisis or Transition? Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1995.

Trask, David
Democracy and Defense: Civilian Control of the Military in the United States. Washington, D.C.: U.S. Information Agency, April 1993, 48pp.

Zagorski, Paul
Democracy vs. National Security: Civil-Military Relations in Latin America," Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1992.

INTERNET SITES ON DEMOCRACY AND HUMAN RIGHTS THEMES (1028)

Please note that USIA assumes no responsibility
for the content and availability of those non-USIA resources listed below, which reside solely with the providers.

Fundamental U.S. Documents

U.S. Constitution
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/consteng.htm

Francais
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/constfr.htm

Espanol
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/constes.htm

Bill of Rights
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/billeng.htm

Francais
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/billfr.htm

Espanol
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/billes.htm

Declaration of Independence
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/deceng.htm

Francais
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/decfr.htm

Espanol
http://www.usia.gov/usa/aboutusa/deces.htm

The Federalist Papers
gopher://spinaltap.micro.umn.edu/11/Ebooks/By%20Title/Fedpap

U.S. Government

Executive Branch
http://www.vote-smart.org/executive/

Legislative Branch
http://www.vote-smart.org/congress/

U.S. Senate
http://www.senate.gov

U.S. House of Representatives
http://www.house.gov

Judicial Branch
http://www.vote-smart.org/judiciary/

The Cabinet
http://www.usia.gov/usa/cabinet/na0.htm

Cabinet Departments
http://www.usia.gov/usa/links.htm

Related Sites for Organizations Devoted to Civil-Military Relations

DemocracyNet
The homepage for the National Endowment for Democracy (NED), a private, nonprofit, grant-making organization created in 1983 to strengthen democratic institutions around the world. Through its International Forum for Democratic Studies (http://www.ned.org/page_1/forumbro.html) and its publication, the Journal of Democracy (http://calliope.jhu.edu/journals/journal_of_democracy/), conducts analysis of the theory and practice of democratic development worldwide and serves as a clearinghouse for information, including the recently published Civil Military Relations and Democracy.
http://www.ned.org/

The George C. Marshall European Center for Security Studies
The Center is dedicated to stabilizing and thereby strengthening post-Cold War Europe. Specifically, it aids defense and foreign ministries in Europe's aspiring democracies to develop national security organizations and systems that reflect democratic principles.
http://www.marshall.adsn.int/marshall.html

The Institute for National Strategic Studies (INSS)
INSS is an interdisciplinary research institute staffed by senior civilian and military analysts from all four services. The director of INSS reports through the president of the National Defense University to the chairman and vice chairman of the Joint Chiefs of Staff, and to the secretary and deputy secretary of defense.
http://www.ndu.edu/ndu/inss/insshp.html

International Forum for Democratic Studies
The International Forum for Democratic Studies serves as a leading center for analysis of the theory and practice of democratic development worldwide. Sponsors seminars on such topics as "Civil-Military Relations and the Consolidation of Democracy" (http://www.ned.org/page_6/civil_military.html).
http://www.ned.org/page_1/forumbro.html

International Relations and Security Network (ISN)
ISN is a daily updated, searchable clearinghouse for resources in the fields of security and defense studies, peace and conflict research, and international relations. It is organized in a subject and a regional listing, covers current issues and links to related research institutions. Special directories include a conference agenda and a register of electronic discussion lists.
http://www.isn.ethz.ch/

The Joint Services Conference on Professional Ethics (JSCOPE)
An organization of military officers and academics formed to discuss ethical issues relevant to the military. JSCOPE exists both by virtue of its members' commitment to professional military ethics and the continued willingness of service commanders to support the members' involvement. The JSCOPE emphasis is on analysis, discussion and education with the intent of identifying and clarifying the ethical principles which should guide the actions of military professionals.
http://www.duke.edu/jscope/

Latin-American Civil-Military Listserv (LATAMCM-L)
An electronic forum for interactive dialogue among scholars, practitioners, and other parties interested in the study of civil-military relations, regional security, and peacekeeping in the Western hemisphere. An open forum where participants can discuss issues of mutual interest and express ideas freely in English, Spanish or Portuguese.
http://paladin.american.edu/academic.depts/sis/democracyla/latamcml.htm

NATO Homepage
http://www.nato.int/

Partnership for Peace (PFP)
Partnership for Peace (PFP) is a major initiative introduced by NATO at the January 1994 Brussels Summit. The Partnership is working to expand and intensify political and military cooperation throughout Europe, increase stability, diminish threats to peace, and build strengthened relationships by promoting the spirit of practical cooperation and commitment to democratic principles that underpin the Alliance.
http://www.nato.int/pfp/pfp.htm

Research Project on the U.S. Military in Post-Cold War American Society
The John M. Olin Institute for Strategic Studies at Harvard University is conducting a major research project on "The U.S. Military in Post-Cold War American Society," which will explore among other things: conflicts between civilian leaders and military leaders, the civil vs. military interpretation of force projection, the use of the miliary in non-traditional roles, cutbacks in miliary spending, and the recent politicization of military figures and the military establishment.
http://hdc-www.harvard.edu/cfia/olin/civmil.htm

The U.S. Army John F. Kennedy Special Warfare Center and School
The John F. Kennedy Special Warfare Center and School Civil Affairs Department is responsible for instructing contemporary civil affairs doctrine to be used in all levels of conflict. Instruction is designed for and presented to a diverse student population. While a majority of these students come from civil affairs reserve units, the department also trains Special Forces, special operations forces, foreign area officers, U.S. Marines and foreign officer students in courses ranging from "Internal Defense and Development" to "Civil Affairs in High-Intensity Conflict."
http://users.aol.com/armysof1/ca_dept.html

The United States Atlantic Command (USACOM)
The mission of USACOM is to support and advance U.S. interests and policies throughout its assigned area of responsibility; to provide combat-ready land, maritime and air forces to U.S. warfighting commanders-in-chief; to conduct operations unilaterally or in concert with coalition partners; and to train forces as joint units.
http://www.acom.mil/

http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm

U.S. DEPARTMENT OF STATE / BUREAU OF INTERNATIONAL INFORMATION PROGRAMS